İslâmî İlimler Dergisi, Yıl 6, Sayı 1, Bahar 2011 (107-144)

من فرق الزيدية

الحوثية: الجذور الفكرية والدلالات التربوية

أ.د أحمد محمّد الدغشي – أستاذ أصول التربية وفلسفتها – كلية التربية – جامعة صنعاء

Zeydiyye Mezheplerinden Hûsîlik: Fikri Temelleri ve Pedagojik Göstergeleri

Bu makale Yemen'de etkin olan Zeydiyye fırkalarından Hûsîlik olgusunun fikri temellerini ve eğitsel/pedagojik özelliklerini aydınlatmayı amaçlamaktadır. Makalede Bedruddîn el-Hûsî tarafından 1990'lı yılların sonunda kurulan Hûsîlik hareketinin kuruluş ve teşkilatlatlanma sürecine dair bilgiler verilmiştir. 2004 yılından itibaren bu hareketin yeni bir aşamaya geçerek silahlı mücadeleye başlaması ele alınmıştır. Makalenin sonunda Hûsilik olgusuna dair elde edilen bulgular özetlenmiş ve şiddet sorununun çözümü noktasında bazı tavsiyelere yer verilmiştir.

Anahtar Kavramlar: Yemen, Zeydiyye, mezhep, Şia, Husîlik, eğitim.

مقدّمة:

غدت الفتنة التي اندلعت شرارتها في 2004/6/18م في صعدة، تحت مسمّى (الحوثية)، واحدة من أعقد التحدّيات التي تواجه النظام السياسي بل المجتمعي في اليمن، ذلك أنه ينطبق عليها وصف الظاهرة المعقّدة، حيث تداخلت فيها جملة عوامل، في بعضها من الارتباط بقدر ما في بعضها الآخر من التناقض، فبقدر التشابك بين عوامل التاريخ والجغرافيا، والاقتصاد والتنمية، والفكر والتربية؛ فإن ثمّة تناقضاً بين الأيديولوجيا والمنافع المتنافرة، وبين البُعد السياسي ومذهبية التسييس، وبين إعلان الاستقلال والتحرّر من ربقة الهيمنة الفكرية والفقهية الوافدة في الوقت الذي يتم التناغم مع بعض القوى والمؤثرات الإقليمية والخارجية وهكذا.

ومن هذا المنطلق يصبح تناول أيٍّ من تلك الأبعاد بمنأى عن بقيتها، لمعرفة مدى الاتصال والانفصال بين كل واحدة منها والأخرى؛ تسطيحاً مخلاً، واختزالاً لا ينسجم ومنهجية البحث العلمي المفترضة.

والواقع أن المشكلة (الحوثية) في جوهرها ومنشئها فكرية تربوية- بصرف النظر عن المآلات التي أفضت إليها تداعيات الفتنة بعد احتدام الصراع العسكري وتفاقمه وانعكاساته المختلفة-، كما أن الأبعاد التربوية للمشكلة انعكاسات تلقائية لطبيعتها. وفي اعتقاد الباحث أن المعالجات الفكرية والتربوية المفترضة تمثّل في أهميتها وأولويتها موقع القلب من الجسد، وهو ما يعني أن السعي في تلك المعالجات بمثابة لحمة الحلّ وسداه. وليس في المظاهر العسكرية والإعلامية والسياسية التي تطغى على المشهد اليوم سوى مظاهر أو أعراض ثانوية لتلك الحقيقة. وهذا ما تحاول هذه الدراسة أن تأتي على الجانب الأكبر منه.

مشكلة الدراسة وأسئلتها وأهدافها:

في ضوء التمهيد السابق بوسع الباحث أن يصوغ مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس المركّب التالي:

ما الجذور الفكرية للظاهرة الحوثية وما دلالاتها التربوية المباشرة؟

وينبثق عن السؤال الرئيس السؤالان الفرعيان التاليان:

1- ما الجذور الفكرية للظاهرة الحوثية؟

2- ما الدلالات التربوية المباشرة للظاهرة الحوثية؟

وتمثل الإجابات على السؤال الرئيس والسؤالين الفرعيين أهدافاً للدراسة.

أهمية الدراسة :

لعل أهمية هذه الدراسة تتضح من خلال إبراز أهميتها على المستويين النظري والتطبيقي، وذلك على النحو التالي:

أولاً: الأهمية النظرية:

تتجلى الأهمية النظرية من الاعتبارات التالية:

1- من المعلوم- من حيث المبدأ- لدى الدارسين في أصول التربية وفلسفتها – بوجه خاص- أن كل سلوك عملي يسبقه تصوّر فكري وفلسفة نظرية، سرعان ما تنعكس غالباً على صياغة أيديولوجيته العملية، وجهازه المفاهيمي، وقناعاته السلوكية بعد ذلك. ومن هنا فإن الظاهرة الحوثية تبدو واحدة من أبرز الأدلة المؤكِّدة على حقيقة العلاقة العضوية بين الأيديولوجيا والتربية.

2- الأهمية التي تحتلها القوى والعوامل والمكوّنات الفكرية والأيديولوجية في تشكيل أيّ ظاهرة على المستوى الفردي أو الجماعي، ومنها شخصية المؤسّس الأول للحوثية، وأتباعه الأيديولوجيين بعد ذلك.

3- جملة المفردات التربوية المبثوثة في الوثائق والأدبيات الحوثية، التي شكّلت الإطار النظري والفكري العام لاندلاع الفتنة، وما جرّ ذلك من تداعيات محزنة، لا يعلم إلا الله – تعالى- نهايتها، ومتى؟ يؤكّد ذلك بدوره مدى التأثير المدرسي الذي تخلّفه الأيديولوجيا على جملة السلوكات العملية (الحوثية).

4- التأكّد من أنّه لم يسبق هذه الدراسة أيّ دراسة سابقة في المجال التربوي.

ثانياً: الأهمية التطبيقية:

يتوقّع صاحب هذه الدراسة أن تسهم نتائجها في :

1- مساعدة المشتغلين بفلسفة التربية والعملية التربوية بصورة عامة على إدراك مدى التأثير الفعلي الذي تتركه الفلسفة النظرية والأيديولوجيا العقدية على السلوك العملي.

2- مساعدة صانع القرار السياسي لتجاوز الفتنة الحالية في شقّها الفكري والتربوي، بوصف المشكلة الفكرية والتربوية فيها هي الأساس.

3- تقديم تصوّر فكري وتربوي يأمل صاحب هذه الدراسة أن يساعد جميع الأطراف ذات العلاقة بتجاوز تداعيات الفتنة، والعمل على استلهام الدروس، كي لا تتكرر مشاهدها في أشكال أخرى.

منهج الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي(الوثائقي)، مع الاستعانة المحدودة بالمنهج التاريخي، وذلك فيما يتصل بالبُعد التاريخي للمشكلة.

تعريف إجرائي:

في ضوء التوصيف السابق يمكن القول: إن أجمع تعريف إجرائي للحوثية هو تعريفها بـــ*تلك الحركة أو ذلك المنتدى أو التنظيم الفكري التربوي (المدرسي)، الذي أعلن عن نفسه في العام 1990م، باسم (الشباب المؤمن)، كإطار تربوي وثقافي في البداية، إذ اقتصر نشاطه في ذلك الحين على تربية الشباب وتأهيلهم بدراسة بعض علوم الشريعة، مع الأنشطة المصاحبة، وفق رؤية مذهبية زيدية غالبة، ثمّ مالبث أن انتقل -بسبب بعض العوامل- إلى تنظيم مسلّح عسكري، بدءاً من منتصف العام 2004م، بحيث صار (الحوثيون) عنواناً له .*

الجذور الفكرية:

للإجابة على السؤال الأول من أسئلة الدراسة المتعلق بالجذور الفكرية للظاهرة الحوثية فإنه يمكن للباحث إيجاز أبرز جذور الاتجاه الفكري والتربوي للظاهرة الحوثية فيما يلي:

أولاً: المكوّن المذهبي الزيدي (الجارودي)

ترجع جذور الظاهرة الحوثية في جانبها الفكري والأيديولوجي في مكوّناتها الأساسية إلى اتجاه فكري وتربوي منبثق عن المذهب الزيدي (نسبة إلى الإمام زيد بن علي بن الحسين بن علي بن

أبي طالب ت: 122هـ)، الذي تمكّن بعض أتباعه من السيطرة الفعلية على بعض المناطق في اليمن، وجعل المذهب الرسمي للحكم فيها هو المذهب الزيدي الهادوي (نسبة إلى الإمام الهادي إلى الحق يحي بن الحسين بن القاسم الرسيّ ت: 298هـ) لفترة تزيد عن الألف عام"(محمّد بن إسماعيل العمراني،1411هـ-1990م، ص8)، بما لايخلو من هيمنة في بعض حقبه لذلك الاتجاه المشار إليه آنفاً، وهو اتجاه المذهب الجارودي ، (نسبة إلى أبي الجارود زياد بن أبي زياد، وقال بعضهم: إنه زياد بن المنذر العبدي، ت:150هـ، وقيل 160هـ).

والجارودية فرقة تاريخية تمثِّل واحدة من فِرق المذهب الزيدي، وتقترب في جوهرها من الفكر السياسي الإثني عشري، من حيث النتيجة والمآل، إذ ترى "أن النبي- صلى الله عليه وآله وسلّم- نصّ على علي بن أبي طالب بالوصف لا بالتسمية، فكان هو الإمام من بعده، وأن الناس ضلّوا وكفروا بتركهم الاقتداء به بعد الرسول – صلى الله عليه وآله وسلّم-، ثم الحسن من بعد علي هو الإمام، ثم الحسين هو الإمام من بعد الحسن"(علي بن إسماعيل الأشعري، 1405هـ-1985م، جـ1، ص 133). ويذهب بعض الباحثين المعاصرين إلى أن أبا الجارود كان إمامي المذهب، مع انضمامه إلى مذهب الإمام زيد، وإن لم يكن قد أعلن رأيه في الإمامة والصحابة، إلا بعد استشهاد الإمام زيد، مما جعله أشبه بالجسر الذي تنقل عبره الأفكار الإمامية إلى الزيدية(محمّد يحيى سالم عزّان، 1430هـ- 2009م، ص 3، ورقة عمل مقدّمة إلى منتدى الشيخ الأحمر بصنعاء). ومع أنّ ليس بين يدي الباحث حالياً ما يدعم هذا التصنيف الذي يربط بين الجارودية والإمامية على هذا النحو من القصد؛ إلا أن الأمر المؤكّد أنّ فكر الجارودية يلتقي مع الإمامية في أشهر مسائل النزاع بين الإمامية والسنّة وهي مسألة الإمامة، من حيث عدّها أصلاً من أصول الدين، وعدّ القول بأحقية أحد دون الإمام علي خليفة بعد الرسول – صلى الله عليه وآله وسلّم- مباشرة انحرافاً عن الحق والدين والهداية، وذلك هو أبرز مرتكزات الأصول الفكرية بين الطائفتين(الجارودية والإمامية).

وهنا يجدر التأكيد على أن تراث الإمام زيد -وهو من تنتسب إليه كل فرق الزيدية في اليمن وسواها- خلو من الزعم باشتراط نسبي أو عائلي أو حتى أفضلية لحصر الخلافة في البيت العلوي، بل يراعي في ذلك مصلحة المسلمين وعدالة الوالي، وإن سمى واقعاً كهذا إمامة المفضول، مراعاة لشرطي الكفاية والعدالة بعيداً عن الافتراضات المثالية (محمّد أبو زهره، د.ت، ص 651)، وذلك على خلاف الرأي الذي ساد بعد قدوم الإمام الهادي عام 284هـ إلى اليمن للمرة الثانية، وغدا

من حينها مؤسس الدولة الزيدية الأولى في اليمن، فبحكمه لبعض مناطق اليمن تبلورت فكرة اشتراط البطنين (الحسن والحسين) أو الفاطمية للخلافة، وغدت مسلّمة لمن رام في نفسه أهلية للحكم(علي عبد الكريم الفضيل شرف الدين،1405 هـ- 1985م، ص91 – 117).

وينص أحد أئمة الهادوية وهو المهدي أحمد بن يحي المرتضى(ت: 840هـ) في أبرز مصدر هادوي معتمد حتى اليوم لدى الزيدية المعاصرة وهو (متن الأزهار) على شرط العلوية والفاطمية بقوله:" ويجب على المسلمين شرعاً نصب إمام مكلّف ذكر حرّ **علوي فاطمي** ولو عتيقاً لا مدّعِي، سليم الحواس والأطراف، مجتهد عدل سخيّ، يوضع الحقوق في مواضعها، مدبّر، أكثر رأيه الإصابة، مِقدام، حيث يجوِّز السلامة، لم يتقدّمه مجاب، وطريقها الدعوة، ولا يصحّ إمامان" (أحمد بن يحيى المرتضى كما في: محمّد بن علي الشوكاني،1405هـ-1985م، جـ4، ص 503)، كما عدّ الإمام يحي بن حمزة (ت:749هـ)(وهو من أعدل الزيدية وأكثرهم شهرة بالذب عن الصحابة) واحداً من صفات الزيدي حصره الإمامة في الفاطمية حين عرّف الزيدية ونسبها إلى الإمام زيد ثمّ أعقب ذلك بقوله:" فمن كان على عقيدته في الديانة والقول بالمسائل الإلهية، والقول بالحكمة، والاعتراف بالوعد والوعيد، **وحصر الإمامة في الفرقة الفاطمية**، والنص في الإمامة على الثلاثة الذين هم علي وولداه، وأن طريق الإمامة الدعوة فيمن عداهم، فمن كان مقراً في هذه الأصول فهو زيدي "(يحي بن حمزة، 1411هـ-1990م، ص51).

وهنا لابدّ من التأكيد مرّة أخرى على أن تراث الإمام زيد ومدرسته الفكرية خلِو تماماً من أي قدح أو تجريح يطال كبار الصحابة كأبي بكر وعمر –رضي الله عنهما–، بل إن التحقيق العلمي ليقرّر أنّه مما ثبت عنه واشتهر صحّة ولاية الشيخين (أبي بكر وعمر)، والتبرؤ ممن نال منهما أو قدح في خلافتهما، وأن ذلك الموقف منه هو سبب انفصال معظم جيشه عنه، حيث لم يقاتل معه ساعة المواجهة مع جيش هشام بن عبد الملك الأموي (ت:125هـ)، سوى مائتين وثمانية عشر رجلاً، مما جعل زيداً يقول: " سبحان الله،أين الناس؟" فقيل: "هم في المسجد محصورون"(ابن كثير، د.ت، جـ9،ص328-329). بل إن بعض المصادر الزيدية المعاصرة لتقرّر – تبعاً لما هو ثابت في أمهات المصادر التاريخية- أن الوصف بالرفض الذي يترعج منه الشيعة الإمامية المعاصرون قد سنّه الإمام زيد حين اشترط بعض غلاة الشيعة الذين كانوا معه- كي يخرجوا معه ويقاتلوا- أن يتبرأ أولاً من أبي بكر وعمر – رضي الله عنهما- وحين أبى ذلك، رفضوا القتال معه" فقال

لهم اذهبوا فأنتم الروافض، فصارت هذه الكلمة علماً لهم"(علي عبد الكريم الفضيل شرف الدين، مرجع سابق، ص 135).

ولعلّ رأي الإمام زيد في هذا الباب مستخلص بوضوح من رأيه الذي يقول فيه:" كان علي ابن أبي طالب أفضل الصحابة، إلا أن الخلافة فوّضت لأبي بكر لمصلحة رأوها ، وقاعدة دينية راعوها، من تسكين ثائرة الفتنة، وتطيب قلوب العامة. فإن عهد الحروب التي جرت في أيام النبوة كان قريباً، وسيف أمير المؤمنين عليّ من دماء المشركين من قريش وغيرهم لم يجفّ بعد، والضغائن في صدور القوم من طلب الثأر، كما هي. فما كانت القلوب تميل إليه، كل الميل، ولا تنقاد إليه كل الانقياد. فكانت المصلحة أن يكون القائم بهذا الشأن من عرفوه باللين، والتؤدة، والتقدّم بالسن، والسبق في الإسلام، والقرب من رسول الله – صلى الله عليه وسلّم- ؟ ألا ترى أنه لما أراد في مرضه الذي مات فيه تقليد الأمر عمر بن الخطاب زعق الناس، وقالوا:" لقد ولّيت علينا فظاً غليظاً". فما كانوا يرضون بأمير المؤمنين عمر بن الخطاب، لشدّته وصلابته وغظه في الدين، وفظاظته على الأعداء، حتى سكّنهم أبو بكر بقوله:"لو سألني ربي لقلت ولّيت عليهم خيرهم لهم". وكذلك يجوز أن يكون المفضول إماماً، والأفضل قائم، فيرجع إليه في الأحكام، ويحكم بحكمه في القضايا"(محمّد بن عبد الكريم الشهرستاني، د.ت، جـ1، ص155) .

وإذا كان الإمام زيد هو صاحب المذهب، ومن تنتسب إليه الزيدية في اليمن بمختلف فرقها، وتراثه الفكري على ذلك النحو من الاعتدال؛ فإن من المستغرب أن تنتسب الجارودية إلى الزيدية وذاك موقفها السلبي من الخلفاء الثلاثة، لكن لعل ذلك- من جانب آخر- يفسّر ما قد يبدو تناقضاً سافراً، من حيث ادّعاء حسين بدر الدين الحوثي الانتساب إلى الزيدية، في الوقت الذي يلاحظ انطباق جوهر الفكر الجارودي على أطاريحه الفكرية السياسية، كما سيتضح ذلك بجلاء من خلال المكوّن الفكري الثاني(جذور التشيّع السياسي).

ثانياً: جذور التشيّع السياسي

إذا غضضنا الطرف عن التراثين الجعفري الإثني عشري الإمامي والزيدي بما فيه الهادوي، من حيث الخلاف الكلّي الشهير بين المذهبين، لتتجه أنظارنا صوب الواقع السياسي – على مدى العقود الثلاثة الماضية تحديداً- فسنلفى قدراً من التقارب الملحوظ، بين فرقة الزيدية الهادوية المعاصرة حيناً، والزيدية الجارودية حيناً آخر، وبين الفرقة الأشهر والأكثر اتساعاً وهي الشيعة

الإمامة الجعفرية الإثني عشرية، من خلال أرضية التشيّع، بصرف النظر عن اختلاف طبيعة المذهبين، وفلسفة كل منهما، ومدى قيام توجّه مقصود لدى الطرفين لحدوث ذلك القدر من التقارب .

أجل إن مسألة حصر الخلافة أو الإمامة- على سبيل المثال- من المسائل المشتركة بين الفرقتين الكبريين في العالم الإسلامي وهما أهل السنة والجماعة من جهة والجعفرية الإمامية الإثني عشرية من الجهة الأخرى، من حيث عدم الالتفات إلى معايير العدالة والكفاءة والمساواة والحرية من الأساس لدى الإمامية، إذ تعدّها محصورة في اثني عشر إماماً معصوماً، أولهم علي بن أبي طالب- رضي الله عنه-(ت:40هـ)، وآخرهم محمّد بن الحسن العسكري المختفي- حسب اعتقادهم- في سرداب بسامراء العراق، لحين خروجه(يقال إنه ولد: 255هـ، ولا يُعرف تاريخ دقيق لاختفائه)، فيملأ الأرض عدلاً، بعد أن ملئت جوراً، وبذلك فهو المهدي المنتظر عندها، في حين لا يلتفت جمهور فقهاء أهل السنة إلى تلك المعايير إلا بعد توافر شرط القرشية أولاً في الخليفة أو الإمام. لكن سيغدو- في نظر الباحث- من قبيل تسطيح الأحداث استنتاج أن الأمر كذلك بالنسبة للزيدية الهادوية المعاصرة – دعك من الجارودية- في سياق الحديث عن تداخل العوامل الداخلية بالخارجية، حين تحصر حق الخلافة أو الحكم في البطنين (الحسني والحسيني)، في ضوء جملة من المعطيات التي تؤكّد قيام علاقة تأثر معاصرة بالفكر الإثني عشري في بعض الجوانب، وأبرزها الجانب السياسي على نحو ما.

والواقع- عند التحقيق- أن علاقة التأثير من قِبل بين الإمامية على الجارودية من الزيدية ليس معاصراً فحسب، بل إن جذوره ترجع إلى تاريخ مبكّر من الالتقاء الفكري في واحدة من أبرز الكليّات بينهما وهي النيل من كبار الصحابة وعدّ الخلفاء الراشدين الثلاثة غير شرعيين . ومما يؤكّد سلامة هذا القول وقوّة مأخذه أن ثمّة ثناء ثابتاً من قبل قدماء الإثني عشرية على الجارودية، حيث أوجبوا لهم من الحقوق ما أوجبوا للإثني عشرية . قال المحقّق الكركي(من علماء الإثني عشرية) في جامع المقاصد في ذلك :" والشيعة كل من قدّم عليّاً عليه السلام كالإمامية والجارودية من الزيدية والكيسانية وغيرهم" (الكركي، جـ 9، ص 42، كما في يحيى طالب مشاري).

ويحتفظ التراث الشيعي الإمامي بمقولات مشتهرة تدل على التقارب الخاص بين الإمامية الجعفرية والزيدية الجارودية، ومن ذلك مسألة " لو وقف على الشيعة، فهو للإمامية والجارودية

دون غيرهم من فرق الزيدية" .(الشهيد الثاني ، مسالك الأفهام، جـــ 5 ، ص 342، كما في المرجع السابق).

ويقول السيّد علي الطباطبائي(من المرجعيات الإثني عشرية) في كتابه رياض المسائل:" لو وقف على الشيعة انصرف إلى من بايع عليّاً (عليه السلام) في الإمامة، وقدّمه على غيره في الإمامة، وإن لم يوافق على إمامة باقي الأئمة (عليهم السلام) بعده، فيدخل فيهم (الإمامية والجارودية) (علي الطباطبائي، جـــ 9، ص 322، كما في المرجع السابق). وما يروم الباحث الخلوص إليه في هذا السياق أن أرضية التشيّع بين المذهبين الجعفري الإمامي الإثني عشري وبين الزيدي الجارودي- بوجه خاص- قد ساعدت على تقارب في الوجهة بين المذهبين في الجانب السياسي، وإن لم يكن لعامل القصد والتدبير علاقة بالضرورة في ذلك. ولا مناص من الإشارة هنا إلى استدراك هام، وذلك أنّه وإن كانت كل الشواهد تشير إلى أن الحوثي وجماعته يتبعون الجارودية على نحو عام، إلا أنهم " لايجبِّذون تلك النسبة ولا يرتضونها" (محمد يحيى سالم عزّان، 1430هـــ - 2009م، مرجع سابق، ص 3).

ومع أنه من المقرّرات السائدة في الفكر السياسي الزيدي الهادوي – ناهيك عن الجارودي- مسألة الحصر في البطنين تلك؛ إلا أن ما يتردّد أحياناً من أحاديث على ألسنة بعض رموز التيار الحوثي أو أولئك الذين يعلنون تعاطفهم مع أطاريح الحوثي ومطالبه، ممن يؤكِّد انتسابه إلى المذهب الزيدي، وإصرارهم على أن تلك نظرية تاريخية، ذات ملابسات خاصة، وأن الأمة اليوم أضحت صاحبة الحق في اختيار حكّامها، وأن الدستور والقانون هما المرجعان الحاكمان لمسار العلاقة بين الحاكم والمحكوم، من غير تقيّد بنسب ولا عرق (راجع: نص بيان الإمامة الذي وقّع عليه بعض علماء المذهب الزيدي؛ صحيفة الوحدة (اليمنية)، كما في: عبد الفتاح البتول، 1428هـــ-2007م، ص 353-356)؛ لهو أمر يثلج الصدر حقّاً، بيد أنه لا يستقيم مع تصريحات أكبر تلك الرؤوس وهو المرجع الشيعي الزيدي الأعلى بدر الدين أمير الدين الحوثي (والد حسين) – على سبيل المثال-، حين صرّح بمسألة الحصر تلك،رغم محاولاته- في حوار صحفي شهير- تجنّب ذلك، كلما حوصر بسؤال، لكنه اضطر للإعلان بما يعتقد صحته، و لم يقوَ على المداراة، والتعلّق بأهداب نصوص الدستور والقانون.

وحين أبدى مرونة نسبية في إجازة حكم غير الهاشمي وجّه إليه الصحفي سؤاله قائلاً:" أعتبرها فتوى منك، أنه يجوز أن يحكم أيّاً كان[هكذا والصواب أيّ كان] ولو من غير آل البيت؟"

فأجابه بدر الدين الحوثي بتفصيل ذلك قائلاً:": هناك نوعان، نوع يسمّى الإمامة وهذا خاص بآل البيت، ونوع يسمّى **الاحتساب**، وهذا يمكن في أي مؤمن عدل،أن يحتسب لدين الله، ويحمي الإسلام ويأمر بالمعروف وينهى عن المنكر، ولو لم يكن من البطنين"، وحين سئل : كيف توفّق بين هذين النوعين؟ أجاب:" **لايوجد تعارض لأنه إذا انعدم الإمام يكون الاحتساب**"(بدر الدين الحوثي،9 مارس 2005م، حوار مع صحيفة الوسط (اليمنية).

إن هذا الحوار يمثّل مصدراً هاماً في معرفة منهجية الفكر السياسي والتربوي الحوثي، إذ يقدّم المرجع الشيعي بدر الدين الحوثي فكرة أقرب ما تكون إلى ولاية الفقيه- وإن لم يقصد حقيقة هذا المدلول وأبعاده ومآلاته بالضرورة- ، تلك النظرية الإمامية التي تمكّن عبرها الإمام الخميني من الانتقال بالشيعة الإمامية الإثني عشرية من حال السلبية التي ظلت ترزح تحتها طيلة تاريخها المديد، حيث عطّلت الحياة، فلا إقامة صلاة جمعة، ولا جهاد، في ظل غيبة الإمام (الشرعي) الثاني عشر، إلى واقع التطبيق، ليتمكن مذهبه من التفاعل الإيجابي مع الواقع السياسي والاجتماعي، عوض الانكفاء الداخلي، وذلك إلى حين يخرج الإمام الغائب من سردابه- حسب اعتقادهم- وليس ثمّة تاريخ محدّد لذلك!

ومهما يكن في ذلك من معالجة مؤقتة لمشكلة تاريخية ودينية مؤرقة، سواء لأتباع الإثني عشرية، الذين اعتمدوا نظرية (ولاية الفقيه)، أم الهادوية والجارودية القائلة بحصر الإمامة في البطنين، من حيث اعتمادهم نظرية (الحسبة) أو (الاحتساب)؛ فإن ذلك لايعدو إجراء استثنائياً اضطرارياً مؤقتاً، يقدّر بقَدره، دون أن يغيّر من حقيقة أن الأصل هو الحصر في اثني عشر إماماً عند الإثني عشرية، أو البطنين (الحسني والحسيني) عند الزيدية الهادوية والجارودية، (لمزيد تفصيل حول نظرية الحسبة أو الاحتساب راجع: يحي بن حسين النونو، 1424هـ- 2004م).

وفي ذلك إشكال حقيقي عبّر عنه العلامة الحوثي بقوله "**الانتخاب والديمقراطية طريقة لكن الإمامة طريقة ثانية**". بل أجاب في موطن لاحق من الحوار ذاته إجابة ذات دلالة جليّة حين سئل :"أنت كمرجع شيعي موجود : هل تقرّ بشرعية النظام القائم؟" فأجاب:" **ما علينا من هذا الكلام لا تحرجني**"(بدر الدين الحوثي، مرجع السابق).

والباحث وإن كان لاينازع في أن بعض الاجتهادات التاريخية لدى السنة والشيعية – على حدّ سواء- مما فرضته أحداث أو وقائع تاريخية معيّنة، تدفع الفقهاء الواعين من الفئتين، لأخذ العبرة

منها، لا الدعوة إلى إحيائها وإعادتها جَذِعة اليوم، وكأننا لا نعتبر بأحداث التاريخ ودروسه ، بل لكأنّما نسعى إلى أن يَعتبر بنا الجيل القادم- لاقدّر الله-؛ بيد أن حديث المرجع الزيدي الأعلى عن أمر الولاية بهذا الوضوح والصراحة؛ مما لا يجوز التقليل من شانه، بوصفه مرجعاً دينياً لا يصدر أتباعه في أيّ من حركتهم العبادية أو السياسية التي تثير الجدل أو التراع إلا وقد اطمأنوا إلى موافقته على ذلك. من هنا يتفهم المرء ذلك الحرج البليغ الذي أوقع بدر الدين الحوثي أولاده وأتباعه فيه بعد هذا الحوار، مما دفع ولده عبد الملك ليبعث رسالة إلى رئيس الجمهورية -بعد نشر حوار والده وما أحدثه من تداعيات سلبية على الفكر الحوثي ودعاته أمام الدولة والنخبة وعموم المتابعين حتى من المتعاطفين مع حركته- يؤكّد فيها التزامه وحركته بالنظام الجمهوري والدستور والقانون، وأن ماصدر عن والده في حوار صحيفة الوسط إنما هو حديث عن نظرية زيدية ،دون أن يقصد السعي من وراء ذلك إلى تحقيقها على أرض الواقع، نظراً لخطورة المرحلة. وأبدى استعداده وأتباعه لمد يد السلام والوئام إلى الرئيس(راجع نص رسالته بتاريخ 25\5\2005م في: عادل الأحمدي، 2006م،(وثائق)، ص 373-375).

كما نوّه في آخر رسالته إلى أنه- أي عبد الملك- كان قد أرسل تعقيباً على مقالة والده نشرها في صحيفة الوسط ذاتها، بعنوان (المرحلة ليست مرحلة الإمامة) (يمكن مراجعة مقالته في الوسط نت).

لكن محاولة عبد الملك هذه ستصطدم - من جانب آخر- مع حديث أحد قادة التيار الحوثي ومؤسسيه البارزين المعروفين في الوسط الحوثي وهو محمد عبد العظيم الحوثي، الذي يصرّح في إحدى خطبه بيوم الغدير بأن الحكم في علي ونسله إلى يوم القيامة، وفق نص زعمه ثابتاً عن الرسول - صلى الله عليه وآله وسلّم- في خطبة الغدير ببئر خمّ . وفي هذا تقول الرواية المنسوبة -عنده- إلى النبي – صلى الله عليه وآله وسلّم (وليست ثابتة عند أهل السنّة بخلاف جوهر الخطبة، التي ليس فيها من ذلك المدلول قدر يعتمد عليه في منح تلك الأفضلية لسلالة البطنين أو سواهما) : "...**اسمعوا وأطيعوا فإن الله مولاكم وعليّ [هكذا والأقرب وعليّاً] إمامكم، ثم الإمامة في ولده من صُلبه إلى يوم القيامة، لا حلال إلا ما أحلّه الله ورسوله، ولا حرام إلا ما حرّم الله ورسوله...**" (محمّد عبد العظيم الحوثي، د.ت).

وفي ذلك تأكيد على صواب التهمة التي توجّه إلى الحركة الحوثية، بزعم امتلاك مشروعية خاصة، لفئة اختصتها السماء دون سائر الخلق، وهي فكرة في الأساس غير إسلامية، إذ تتصادم مع

قواعد الشريعة ومقاصدها الكليّة المتمثلة في حق الخلق جميعاً بقدر واحد من حق الحرّية والعدالة والمساواة، ولذلك لاغرابة أن نجد مثل هذه الأفكار قد انتقلت في أساسها من بيئات غير إسلامية، كانت تعتمد التوريث للحكم لشريحة خاصة، بسند إلهي، انتجبتها السماء للحكم والسلطان، دون سائر العباد، ولذلك جاء التعبير عنها في الأدبيات غير الإسلامية بـــ(الثيوقراطية)، أو بنظرية (الحق الإلهي).

كما أن في تلك الخطبة(المزعومة) إساءة صريحة شنيعة إلى أول خليفة بعد وفاة الرسول – صلى الله عليه وآله وسلّم- وهو الخليفة الراشد أبو بكر الصديق – رضي الله عنه- بوصفه – عندهم- مغتصباً لحق إلهي، ليس لأحد خارج البطنين الشريفين الطاهرين (الحسن والحسين). وفي هذا ورد نص الرواية التي تبناها محمّد عبد العظيم في خطبته، وفيها:" معاشر الناس آمنوا بالله ورسوله والكتاب والنور الذي أنزل معه، من قبل أن نطمس وجوهاً، فنردّها على أدبارها، أو نلعنهم كما لعنّا أصحاب السبت، وكان أمر الله مفعولاً. **النور من الله فيّ، ثمّ في عليٍّ، ثمّ في النسل منه إلى القائم المهدي- عليه السلام- . معاشر الناس سيكون من بعدي أئمة يدعون إلى النار، وأئمة يدعون إلى الجنّة، فمن كان من أئمة أهل البيت – عليهم السلام – الآمرين بالمعروف، الناهين عن المنكر، والتابعين لهم؛ فهم من الداعين إلى الجنّة، ومن خالف أهل البيت – عليهم السلام – فهم من الدعاة إلى النّار، أولهم خمسة عشر فرعوناً، أولهم أبو بكر وخامسهم يزيد بن معاوية، سيكون من بعدي أئمة يدعون إلى النار، ويوم القيامة لا ينصرون، وإن الله وأنا بريئان منهم وأنا بريء منهم، إنهم وأنصارهم وأتباعهم في الدرك الأسفل من النار، وسيجعلونها ملكاً اغتصاباً، فعندها يفرغ لكم أيها الثقلان، ويرسل عليكما شواظ من نار ونحاس فلا تنتصران"** (المرجع السابق).

وكل ذلك يقود إلى استنتاج مفاده أنّ مثل هذه الأفكار والتعاليم والأدبيات ليست مجرّد رأي فردي، أو نظرية تاريخية غابرة، تجاوزتها الأيام، بل إن ذلك يؤكّد أنّه لا يزال ذلك الفكر هو المنهج الحقيقي المتصِّل لهذه الحركة، وسواء أتى على لسان بدر الدين أم حسين أم عبد الملك أم محمّد عبد العظيم أم سواهم فإنّه جزء لا يتجزّأ من الأدبيات والمكوّنات الفكرية التربوية التي تعتمد عليها الحركة الحوثية في التنشئة والتكوين لأفرادها، بمختلف مستوياتهم .

ثالثاً: التكوين العلمي والفكري الأيديولوجي للمؤسّس

من منطلق اعتقاد الفكر الحوثي بمشروعية سياسية خاصة، جاءت نتاج بيئة علمية وتربوية خاصة؛ فإن المؤسّس حسين بدر الدين الحوثي قد عمد إلى محاولة تنشئة أتباعه تنشئة تعتمد على بعض الموروث في الجانب الذي يمنحها تلك المشروعية، وإن لم يُعلن عن ملامح تلك التنشئة وبعض تفصيلاتها إلا في وقت لاحق. بل إن المفارقة لتبدو في كون حسين الحوثي ووالده بدر الدين ورفيق دربه عبد الله الرزامي وآخرين، من أمثال المؤسس الأول لتنظيم الشباب المؤمن : محمّد يحيى سالم عزان كانوا يداً واحدة –حسب رواية الأخير– **بداية الأمر**، تجاه بعض الأفكار المتشدّدة المنصوص عليها في بعض الموروث، غير أنها كانت محلّ نقد وتحفّظ من قبل المرجع الشيعي الأعلى مجد الدين المؤيدي(ت:18\9\2007م)،مما جعلهم جميعاً يسعون إلى إقناعه لرفع ذلك العتب والتحفظ عن مناهجهم الجديدة بعد أن راجعها وصادق عليها بدر الدين الحوثي (محمد يحيى سالم عزّان، 15مارس – آذار 2007، حوار مع صحيفة 26 سبتمبر).

لكن سرعان ما نشب خلاف بعد ذلك بين طرفين أحدهما يتزعمه حسين الحوثي والآخر يتزعمه محمد سالم عزان . وفي هذا يقول الأخير: "والخلاف كان بين خطّين: خط يؤيد الانفتاح على الآخر والحوار والتجديد في الفكر وهذا كان يمثله 4 من الإدارة وأنا منهم، والخط الآخر يميل إلى إعادة استهلاك الموضوع الثقافي والفكري والتركيز على القضايا التقليدية القديمة، وفي ظل هذا الخلاف والتوتر قالوا لا بد من توسيع الإدارة، ويومها انضموا إلينا مجموعة ومن ضمنهم حسين بدر الدين الحوثي" (عزان، 9 \إبريل–نيسان 2007م،حوار مع صحيفة الناس).

ويصف عزان حسين الحوثي بأنه كان فرداً عادياً في إطار منتدى الشباب المؤمن الذي تأسس عام 1990م، " كأي فرد، و لم يكن عضواً في التنظيم حتى عام 2000م، ففي 99م جاء حسين بدر الدين من السودان في ظل ظروف وملابسات معيّنة، وكان هناك توسع في المراكز. وقد ظهرت بعض الخلافات حينها. وكان هناك رأي بتوسيع دائرة الإدارة وكانت مكونة من 6 أشخاص هم :محمد بدر الدين الحوثي، عبد الكريم جدبان، علي أحمد الرازحي، صالح أحمد هبرة، أحمد محمد الهادي، محمد يحيى سالم عزان"(المرجع السابق). "كما يصفه بأنه كان من التقليديين" (المرجع نفسه).

ومنذ العام 1999 بدأت" المراكز تصنف إلى فريق معتدل وفريق تقليدي، حتى داخل المركز الواحد كان هناك تصنيف على هذا الأساس. وفي عام 2000م انفصلت المراكز وبدأ الاستقلال واستمرينا [هكذا والصواب واستمررنا] على أهداف وأدبيات الشباب المؤمن، بينما حسين بدر الدين والآخرون الذين انضموا إليه واصلوا في الجهة الأخرى، غيّروا الأهداف" (نفسه).

ويبدو أن أحد الأسباب الجوهرية لتلك الروح الثورية المتمرّدة النازعة إلى فرض رأيها بعنف على نحو ما؛ يعود إلى أن جزءاً لا يتجزأ من تكوين حسين الحوثي الفكري والتربوي والسياسي نابع في الأساس من الفكر السياسي التربوي الزيدي الذي يعدّ الأصل الخامس عنده هو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ومن مستلزمات الإيمان به الرفض والتمرّد والعصيان بل المحاربة والثأر على كل حاكم يُعتقد فسقه وفساده(علي عبد الكريم الفضيل شرف الدين،مرجع سابق، ص89-91 91). ولعل من مظاهر ذلك –على سبيل المثال- ما ورد في سياق حديث حسين الحوثي – عمّا وصفه .بمحاولات تعميم وزارة الأوقاف والإرشاد (اليمنية) لثقافة طاعة ولي الأمر أيًا ما كان مسلكه(راجع: ملزمة دروس من هدي القرآن: الثقافة القرآنية، ص 19-22، مرجع سابق، والصرخة في وجه المستكبرين،ص6، مرجع سابق). لكن يُلاحظ أن ذلك الموقف المتمرّد الرافض لم يقتصر على الموقف من الحاكم، بل انسحب حتى على الآخر الفكري والفقهي – كما سيتضح لاحقاً- .

لقد أضحى الرجل صاحب حضور لافت في بيئته وخارجها، لأسباب مختلفة لعل في مقدّمتها تلك النزعة الثورية المتمرّدة، في واقع اجتماعي وسياسي بائس . هذا عدا امتلاكه خطاباً جذّاباً في أسلوبه، غير معهود –عادة- في الأوساط التقليدية، وفي مثل بيئته بوجه خاص؛ فقد غدت شخصيته (كارزمية)، ومن يتابع أطاريحه الشفهية – على سبيل المثال- لا يمكنه إلا أن يقرّ أن الرجل يأسر الفرد العادي بخطابه، إذ يسعى حثيثاً بكل الأساليب الممكنة للإقناع بفكرته، وفق منهج علمي- أيّاً اختلف معه المرء أو اتفق- مستخدماً أسلوب المثال والاستشهاد والمقارنة والتساؤل، ومعمّداً لذلك كلّه بشعاره المصيري (الله أكبر، الموت لأمريكا ، الموت لإسرائيل، اللعنة على اليهود، النصر للإسلام) .

ومما يستوقف الباحث في فلسفة التربية الحوثية –بوجه خاص- مدى التمكّن التربوي الأيديولوجي الذي استطاع حسين الحوثي أن يزرعه في نفوس أتباعه حتى إن الأخبار التي كانت ترد من أرض المعارك لتفيد بأنهم كانوا في البداية- على وجه التحديد- لايفرّون من المعركة،

ويستقبلون الموت بصدر رحب، اعتقاداً منهم بالوعد (المقدّس) والنصر الأكيد. كما أنهم كانوا يرفضون الموافقة على أيّة رؤية أو فكرة تطرح من بعض المرجعيات الزيدية العليا التي سعت عبر ما عُرف بلجنة الحوار التي قادها القاضي حمود الهتار مع المعتقلين في السجون الأمنية، لثني أولئك الشباب عن أفكارهم (الحوثية)، وعبثاً حاولت، إذ كانت الأيديولوجيا الحوثية قد تغلغلت في أعماقهم، بحيث كان لسان المقال– بحسب بعض رواية أعضاء لجنة الحوار – يردّ على كل تلك المرجعيات بالقول:(لانتراجع حتى يأذن لنا سِيدي حسين) أو نحو ذلك !. هذا مع الإشارة إلى أن جانباً من تلك الحوارات وإجابات الحوثيين قد تمت بعد مقتل زعيمهم حسين الحوثي، غير أن بعضهم كان يشكّك بحقيقة ذلك، والأغرب أن أباه بدر الدين يشارك أولئك المتشكّكين تشككهم (راجع ختام حوار صحيفة الوسط مع بدر الدين الحوثي، مرجع سابق)، كما رفض أيّ من المعتقلين الموافقة على الخروج من السجن بناء على تعهّد يضمن للجهات الأمنية، عدم قيامهم بترديد الشعار الحوثي الشهير(الله أكبر...الموت لأمريكا...).

رابعاً: الموقف من الآخر

يلاحظ من يتتبع خطاب حسين الحوثي بعد تلك المرحلة (مابعد 2000م) أن هذا التغيير الذي أشار إليه عزان في المكوّن الفكري السابق قد شمل التكوين الكلي بأبعاده النفسية والتربوية والفكرية والسياسية، لشخصية حسين الحوثي، إذ لم يعد مقلّداً للمذهب الزيدي، ولا متابعاً تقليدياً لآراء فقهائه، كما لايمكن – في الوقت ذاته– استنتاج أنه غدا نسخة مستعارة من الفكر الإثني عشري الجعفري– كما يتردّد في الوسط السنّي كثيراً– بل غدا خطابه الفكري الموجّه نحو أتباعه ذا روح انتقائية ثورية متمرّدة، بل إقصائية للآخر القريب أحياناً، إذ تبدأ من نقد الآخر المذهبي كأهل السنة عامة(انظر: حسين الحوثي، 2002/8/4م، ملزمة دروس من هدي القرآن: الثقافة القرآنية، ص 20)، ووصفهم بأنهم جميعاً لايخيفون اليهود، بل الشيعة من يفعل ذلك، (حسين الحوثي،17\1\2002م، ملزمة الصرخة في وجه المستكبرين، ص5–6)، أو الوهابية –كما يصفها–(المرجع السابق، ص17) أو ابن تيمية من القدماء، (انظر: حسين الحوثي، د.ت، شريط(1) من معرفة الله ، الدرسان الثاني والثالث) أوالألباني والفوزان (انظر: حسين الحوثي ملزمة دروس من هدي القرآن: الثقافة القرآنية، ص 17، مرجع سابق) والزنداني من المعاصرين(انظر:حسين الحوثي، ملزمة دروس من هدي القرآن الكريم: الصرخة في وجه المستكبرين،ص8، مرجع سابق) إلى نقد المذهب الزيدي بل اتهام الزيدية –ولا سيما المعاصرة منها– بأنها لاتقل

سوءاً عن (المجبِرة) في باب تأويل بعض آيات الصفات(راجع حسين الحوثي،26 و28\5\2003م ، شريط : لقاء مع المعلّمين، وشريط الزيدية والإمامية، د.ت (2)). وفي حين أشاد بتعلّم اللغة العربية لمعرفة القرآن الكريم؛ فإنه قد شن حملة شعواء على علمي أصول الفقه، وعلم الكلام، حيث نفى أن تكون معرفة القرآن متوقفة على أصول الفقه، بل وصفه بأنه "فنٌ يضرب القرآن ضربة قاضية، يضرب القرآن ضربة شديدة، يضرب فطرتك، يضرب توجهك نحو القرآن، يضع مقاييس غير صحيحة، تدخل إلى القرآن والقرآن بشكل آخر؛ ولهذا نجد أنفسنا كيف أن القرآن لم يعمل عمله فينا، لم يستطع القرآن، لأننا وضعنا عوائق أمام فهمنا لـــه ، أمام اهتدائنا به، أشياء كثيرة حالت بيننا وبين أن نفهمه، وبالتالي قتلناه، وأصبحنا أمة ميتة، أصبحنا أمة ميتة ، أسأنا إلى أنفسنا ، وأسأنا إلى القرآن الذي هو أعظم نعمة من الله علينا"(حسين الحوثي، ملزمة دروس من هدي القرآن: الثقافة القرآنية، ص 17، مرجع سابق).

امّا علم الكلام(القواعد العقلية في معرفة العقيدة) فنجده يشنّع عليه أبلغ تشنيع، لأن علماءه– من وجهة نظره– لم يعتمدوا القرآن والفطرة في دراستهم للعقيدة، بل اعتمدوا الفلسفات اليونانية، فتجدهم يعانون من ضعف الخشية لله. ونقل عن القاسم بن إبراهيم(أحد أئمة الزيدية) قوله:" ما خشع متكلّم لله". كما ضرب المثال في ذلك بابن تيمية الذي اعترف بغزارة علمه ومعرفته الواسعة، لكن إغفاله الأسس القرآنية في دراسة التوحيد، وتأثره بثقافة معيّنة، وبسبب عدم اعتماده على مطلوب القرآن الكريم، وبسبب الضعف في تحقيق لإله إلا الله، جعله يخرج بآراء وصفها بالغريبة الشاذة(حسين الحوثي، شريط من معرفة الله، الدرس،د.ت، الدرس(3) رقم (1)، و شريط : من هدي القرآن، د.ت، معرفة الله، الدرس الثاني، شريط رقم(1)).

إن هذه الروح المتمرّدة في خطاب الحوثي يمكن أن تُعزى — في تصوّر الباحث – إلى سبب جوهري يتمثّل في كونها مخرجاً تلقائياً للتربية الزيدية الهادوية الأولى، تلك التي تعلي من قيمة النظر العقلي، وتمنح المرء الحق في الاجتهاد إذا ما بلغ الرتبة التي تؤهله لذلك. ولعل حسين الحوثي قد رأى في نفسه أهلاً للاجتهاد ، والخروج– من ثمّ– عن بعض الآراء السائدة في المذهب الزيدي، ولكن بما لا يخلو من عنف وخشونة، جلبت عليه سخط أبرز علماء مذهبه الأصلي ، حيث حذّر أشهر رموزه في ختام بيان أصدروه بهذا الشأن، ويحمل أسماءهم وتوقيعاتهم مما وصفوه بـــ" ضلالات المذكور(أي حسين الحوثي) وأتباعه، وعدم الاغترار بأقواله وأفعاله،التي لا تمت إلى أهل البيت وإلى المذهب الزيدي بصلة، وأنه لا يجوز الإصغاء إلى تلك البدع والضلالات ولا التأييد

لها، ولا الرضا بها، (ومن يتولهم منكم فإنه منهم)، وهذا براءة للذمّة، وتخلّص أمام الله من واجب التبليغ"(بيان من علماء الزيدية (هذا بلاغ للناس ولينذروا به)، كما في عادل الأحمدي(وثائق)، مرجع سابق، ص 349، كما هو بنصّه في: عبد الله الصنعاني،1427هـ-2006م، جـ2، ص 85-87).

ومع أن الأمين العام الأسبق لتنظيم الشباب المؤمن محمّد يحيى سالم عزّان الذي اختلف مع وجهة الحوثي وافترقا إلى طرفين –كما تقدّم- يقرّ أن هذه الجماعة تنتمي في الجملة إلى الزيدية، إلا أنّه يشايع بيان علماء الزيدية السابق حين قال في حوار صحفي " ...ولكن الأفكار التي قامت الفتنة على أساسها غريبة على مذهب الزيدية، ولذلك لم يُقرها علماء الزيدية، ولم يشاركوا فيها، بل حذروا منها ونصحوا بتجنبها"(عزّان، حوار مع صحيفة 26 سبتمبر، مرجع سابق)، كما يؤكّد في سياق آخر أن حسين " يهاجم في بعض محاضراته أئمة الزيدية الذين لم يؤمنوا بإلهية الإمامة، ويصفهم بأنهم غير مؤهلين ولا جديرين بالقيادة " (عزّان، ورقة عمل، مرجع سابق).

وإذا كان ذلك فيما يتصّل بالموقف من الآخر القريب، أي فيما يتصل بالاجتهادات الفكرية والفقهية المخالفة لاتجاهه وضيقه بها حتّى في إطار المذهب الزيدي ذاته؛ فيظهر بوضوح أكبر أن موقفه من الآخر البعيد(غير المسلم ولاسيما من أهل الكتاب: اليهود والنصارى)؛ لا يختلف من حيث مبدأ الرفض والإقصاء.

وباندلاع المواجهة بين الحوثيين والسلطة برزت مسألة اليهود اليمنيين في صعدة إلى الواجهة، في بعض تلك المناطق، التي بدأ فيها أنصار التيار الحوثي يسيطرون على الأوضاع هناك، حيث أقدم مجموعة من الحوثيين على طرد سبع أسر يهودية تضم خمسة وأربعين فرداً من مساكنهم بمنطقة الحيد وغرير بآل سالم مديرية كتاف بمحافظة صعدة، بعد اتهامها بنشر الرذيلة في المنطقة.

وبحسب مصادر صحافية فإن مصدراً من اليهود اليمنيين النازحين إلى مدينة صعده قد أفاد أنهم تلقّوا بلاغاً خطياً من أنصار الحوثي يطلب منهم الرحيل فوراً، ويحذرهم من تجاهل هذا البلاغ الذي حددوه بـ10 أيام فقط، وأنهم إن وجدوا واحداً منهم بالمنطقة بعد انقضاء المدة فإنهم سيندمون جميعاً(محمد الخامري، 2007م).

وكانت الرسالة التي تلقاها اليهود من أنصار الحوثي " أكدت أنه بعد المتابعة والمراقبة الدقيقة لتلك "العائلات" ظهر جلياً في الأيام الأخيرة قيامهم بأعمال تخدم الصهيونية التي تسعى جاهدة

لإفساد الناس وتجريدهم عن مبادئهم وقيمهم وأخلاقهم وبث الرذيلة .. وديننا الإسلامي يأمرنا بمحاربة المفسدين ونفيهم من الأرض ، وأكدت الرسالة على أن الإفساد هو دين اليهود وليس غريباً في حقهم فتاريخهم وحاضرهم يشهد بذلك (المرجع السابق).

وحاول مصدر مقرب من القائد الميداني لتنظيم الشباب المؤمن (أتباع الحوثي) أن يبرّر جانباً من ذلك الإجراء بأن احد أفراد الأسر اليهودية التي تم طردها مؤخراً من منطقة آل سالم بمحافظة صعده كان قد خرج من اليمن مؤخراً وشارك في الحرب التي شنتها القوات الإسرائيلية على لبنان أواخر العام 2006م، ولقي مصرعه أثناء الحرب ، مشيراً إلى أن يهود "آل سالم" قاموا بإقامة مراسيم العزاء الذي استمر لعدة أيام في المنطقة. وأضاف المصدر: إن قضية طرد اليهود من آل سالم قضية قبلية تم البت فيها من قبل مشائخ وعقال ووجهاء آل سالم الذين اجتمعوا وقرروا نبذهم ومطالبتهم بالخروج من منطقتهم لأنهم في حكم العرف القبلي اليمني "جار" وهو وصف يُطلق على من ليس من أصل القبيلة وله كافة الحقوق في ممارسة حياته الطبيعية بشكل كامل باستثناء ما يخل بعادات وأعراف وتقاليد القبيلة ، وهو الأمر الذي حدث مع مجموعة من يهود آل سالم "وليس كلهم" حيث قام عدد منهم بينهم "يحي بن يوسف" وآخر يدعى "هارون" بتوزيع أفلام جنسية وإباحية وإحضار الخمور وتعاطيها في المنطقة إلى غير ذلك من الأمور المخلة بالآداب والأخلاقيات العامة والتي تتنافى مع عادات وتقاليد القبيلة اليمنية وبالتالي تم طردهم من المنطقة. وأشار المصدر إلى أن المطرودين من يهود آل سالم عددٌ قليل من الأفراد وهم الذين قاموا بتلك الممارسات المخلة فقط، وإن الذين خرجوا معهم من الأفراد والأسر إنما خرجوا تعاطفاً معهم، وليس لأنهم ممن شملهم قرار الإبعاد والطرد، مؤكداً أن الموضوع لم يخرج من إطار القبيلة، وأن تنظيم الشباب المؤمن الذي بارك قرار مشائخ القبيلة ورأى فيه قراراً شجاعاً وحكيماً وحاسماً حفاظاً على الأعراف والآداب والأخلاق الإنسانية السامية وأن ما فعله مشائخ المنطقة هو عين الصواب ، ليس له دخل لا من قريب ولا من بعيد في اتخاذ هذا القرار (المرجع السابق) .

وإذا كانت تلك التداعيات لذلك المسلك فإن تفسير الجانب الحوثي، لما أقدم عليه يختلف مع تفسير الأمين العام الأسبق لتنظيم الشباب المؤمن السيّد محمد عزان، الذي أعلن اختلافه مع الحوثي في الفكر والمنهج بعد اندلاع العمليات المسلّحة، واعتقاله من قبل السلطات الأمنية لفترة تقترب من العام، مجيباً على سؤال بهذا الخصوص بأنهم " يريدون أن يبرهنوا للعامة أنهم يحاربون اليهود فيكسبون بذلك سمعة، ولم يعلموا أنهم مواطنون كغيرهم لهم حقوق وعليهم واجبات، فرضها

الدين وكفلها الدستور. ومن البلاء أن هؤلاء لا يدركون خطورة ما يفعلون سواء في التضييق على المواطنين أو التسبب في إقلاق المجتمع وتشريد الناس وقطع أرزاقهم وتخويفهم (حوار عزان مع صحيفة 26 سبتمبر، مرجع سابق).

وكان الرئيس علي عبد الله صالح قد اشترط في 4\2\2007م ثماني نقاط لعودة الأمور إلى ما كانت عليه قبل اندلاع شرارة الفتنة هناك ومن بينها البند الرابع الذي ينص على " عودة اليهود من المواطنين اليمنيين إلى قراهم آمنين مطمئنين"

(شاكر الجوهري، 2يونيو-2007م).

وقد بدا للباحث أن ثمة إشكالاً منهجياً وفكرياً في حقيقة الفكر الحوثي وعملية التنشئة التربوية تجاه طبيعة الخلاف مع غير المسلمين، وبالأخص اليهود، إذ يبدو أن ثمّة ازدراءً أصلياً لجنس اليهود ودينهم، في الفكر التربوي الحوثي، بحيث لا يميّز بين اختلاف المسلم مع معتقداتهم وبين ضرورة العدل معهم، وعدم ظلمهم، في ظل سيادة الإسلام، وأنهم ليسوا سواء في خصومتهم، ثم ضرورة إدراك أن ثمّة اختلافاً بين أهل الكتاب والمشركين أو الملحدين أو الوثنيين، كما علّمنا القرآن الكريم ذلك في مخاطبتنا لهم – وليس هذا مقام التفصيل-(أحمد محمّد الدغشي، 1425هـ-2004م)، لكن ذلك أمر غير قائم – مع الأسف- لدى الفكر التربوي الحوثي، بل ثمة استخفاف بمن يقول مثل ذلك. وهاهو ذا حسين الحوثي يعدّ أن من أبرز ما يؤخذ على الفكر السنّي أنهم يعاملون اليهود معاملة تختلف عن معاملة المشركين إذ يقول:" معلوم أن اليهود والنصارى درجة ثانية عند أهل السنة هم لا يصنِّفونهم كمشركين كما نصنِّفُهم، يعتبرون أنهم فوق الكافرين، لا زالوا أحسن من الكفار، ويعتبر اليهود والنصارى عند كثير من المسلمين لا يزالوا [هكذا والصواب لايزالون] أحسن من الكفار ، أهل الكتاب وضعية أحسن، فإذا كان قد جَوَّزَتْ وسوَّغَتْ لي تلك الملزمة أن أعيش في ظل الكفر الصريح فبالأولى في ظل اليهودي فسيحكمنا اليهودي ونحن لا نشعر بحرج، أقول: لماذا يحكمنا؟. قالوا: نحن لا نستطيع أن نعمل ضده شيئاً..." (حسين الحوثي،4\8\2002م، ملزمة الثقافة القرآنية، ص 20-21).

ونراه يرجع كل مصيبة داخلية أو خارجية إلى اليهود، بل يعتقد أن منهج النبي محمد – صلى الله عليه وآله وسلّم- هو معاداتهم بالمطلق دون النظر في الأسباب والملابسات التي اضطرته لانتهاج ذلك المسلك مع بعضهم. يقول حسين الحوثي:" الرسول (صلى الله عليه وعلى آله وسلم) ضرب

اليهود في كل الأماكن التي كانوا متواجدين فيها في الجزيرة العربية بنو قريظة، بنو النضير، وقينقاع، وخيبر، وغيرها من المناطق، منهم من طردهم ومنهم من قتلهم ،قضى على اليهود، وتحدث القرآن عن خطورة اليهود وأنهم يسعون في الأرض فساداً ،وأنهم يصدون عن دين الله ، وأنهم يريدون أن يضلوا الناس ،وأنهم يريدون أن يحولوا الناس إلى كفار ،وأنهم وأنهم ..الخ. إذاً فمن الذي يتحمل مسئولية يوقف اليهود عند حدودهم حتى لا يملئوا الأرض بالفساد؟. هم المسلمون هم العرب ، العرب بالذات هم الذين كان يُراد منهم أن لا يفسحوا المجال أمام اليهود ليفسدوا البشرية كلها ،أن يسبقوا هم بنور الإسلام إلى بقاع الدنيا قبل أن يسبق اليهود بفسادهم في الدنيا كلها، إذاً فكل فساد جاء من قِبَل اليهود في الدنيا كلها العرب شركاء معهم فيه؛ لأنهم قصروا ،وهم مَن أفسحوا المجال بتفريطهم في مسئوليتهم بالنهوض بدين الله حتى تمكن اليهود من أن يسيطروا في العالم ويفسدوا العالم ،ثم يهيمنوا على المسلمين، ثم يستذلون المسلمين يستذلون العرب. وهكذا وجدنا أنفسنا نحن المسلمين نحن العرب ـــ وللأسف الشديد ـــ تحت أقدام اليهود والنصارى". (حسين الحوثي، ملزمة لاعذر للجميع أمام الله، مرجع سابق، ص 6).

إن شعار الحوثية (المقدّس) (الله اكبر ، الموت لأمريكا ، الموت لإسرائيل اللعنة على اليهود، النصر للإسلام)؛ ليؤكّد المنطلق الفكري التربوي الذي تنطلق منه الذهنية الحوثية تجاه الآخر البعيد، حيث التعبئة على نفي الآخر وإقصائه، رغم أننا لا نعلم نصّاً في القرآن الكريم أو السنة المطهرة، يدعو إلى تبنّي ذلك الشعار، أو الاستماتة في سبيله، على ذلك النحو، بل إن الباحث – شخصياً– ليتحفّظ على جملة (اللعنة على اليهود) فذلك تعدٍّ لا يجوز مشايعته، إذ اليهود ليسوا جميعهم– خارج فلسطين– أعداء محاربين، ففيهم الذمّي، وفيهم المستأمِن، والنهي إنما ورد في حق المعتدين الظالمين المحاربين، أمّا من عداهم فلا بدّ من البرّ بهم والإقساط إليهم: **{ لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم وتقسطوا إليهم إن الله يحب المقسطين. إنما ينهاكم الله عن الذين قاتلوكم في الدين وأخرجوكم من دياركم وظاهروا على إخراجكم أن تولّوهم ، ومن يتولّهم فأولئك هم الظالمون }** [الممتحنة : 8-9]. فثمّة مسالمون(ذمّيون)، كمن يعيش بين ظهرانينا في اليمن، وقد أصبحوا مواطنين يمنيين، لهم ما لنا وعليهم ما علينا، أو (مستأمنون) دخلوا البلاد بعقد أمان هو (التأشيرة)، وهذا كفيل بصون كامل حقوقهم. كما أن اليهود أو النصارى ليسوا سواءً في اختلافهم معنا، وهذا ما وجّهنا إليه القرآن:

{ليسوا سواء من أهل الكتاب أمة قائمة يتلون آيات الله آناء الليل وهم يسجدون}

(آل عمران : 113-115).

ثم إن هذا ما أفاده حديث عائشة -رضي الله عنها- أن رهطاً من اليهود استأذن على رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلّم- فقالوا : السَّامّ عليكم ، فقالت عائشة :" بل عليكم السَّام واللعنة" ، فقال رسول الله – صلى الله عليه وآله وسلم - : "يا عائشة إن الله يحبّ الرفق في الأمر كلّه " ، قالت : " ألم تسمع ما قالوا؟ " قال : قد قلت : " وعليكم " (البخاري، د.ت، كتاب الاستئذان (79)، باب كيف الردّ على أهل الذّمة بالسلام (22)، جـ11، ص41، حديث 6356، ومسلم، د.ت، جـ 14 ،ص146). وفي بعض الروايات:" لا تكوني فاحشة"(مسلم، المصدر السابق، (كتاب السلام، باب النهي عن ابتداء أهل الكتاب، بالسلام)،جـ 14، ص 147، والنووي، مصدر سابق، جـ 14 ص145) .

ويعتقد الباحث أن الإمام الخميني حين أطلق الشعار في حينه إنما أراد به الصهاينة المعتدين المحتلين(لاعموم اليهود أو جنسهم)، ولو كان كل يهودي ملعوناً عنده، بمعنى أنه عدوّ محارب، يستحق الموت؛- على نحو ما يستنتجه القارئ لملازم حسين الحوثي أو المستمع لحديثه المسجّل، وما بدا تنفيذاً لهذا المفهوم في التعامل الحوثي العملي مع يهود صعدة مما يؤكّد سلامة هذا الاستنتاج- لما عاشت الأقلية اليهودية في إيران حياة كريمة كتلك التي تعيشها اليوم في ظل الجمهورية الإسلامية، ولما شهدنا حضوراً لافتاً في المؤتمر الدولي المخصّص للبحث في حقيقة المحرقة (الهولوكست) الذي عقد في طهران في كانون الأول (ديسمبر) في طهران عام 2006م، ولما شهدنا حضوراً مماثلاً في المؤتمر القضائي الدولي لمحاكمة مجرمي الحرب الصهاينة الذي عقد في طهران كذلك في الفترة من 4-5\3\2009م، بحضور بعض الشخصيات اليهودية المعادية للصهونية. ومعلوم أن هناك جماعة يهودية دينية مشهورة باسم جماعة (ناتوري كارتا) تعدّ احتلال الصهاينة للأراضي الفلسطينية جريمة شنيعة في حق اليهود أولاً، بل نذير شؤم، يتهدّد اليهود بانتقام إلهي. ولن ينسى كل من شاهد ذلك المشهد المتلفز لرجل الدين اليهودي الذي أخذ جواز سفره في تظاهرة عامة بلندن ضدّ الجرائم الصهيونية في غزة التي استمرّت 22 يوما(من 27\12\2008-17\1\2009م)، فأحرقه أمام العالم، تعبراً رمزياً عن إدانته لجرائم الصهيونية في غزّة .

الدلالات التربوية:

وللإجابة على السؤال الثاني من أسئلة الدراسة ذي الصلة بالدلالات التربوية المباشرة للظاهرة الحوثية؛ فإن الباحث يعتقد أنّ تلك الدلالات تتجلى معالمها منذ إعلان الحركة الحوثية عن نفسها حين كانت فكرة تحت عنوان الشباب المؤمن، وذلك عام 1990م، بقيادة محمّد يحيى سالم عزّان الأمين العام الأسبق لها، في مرحلتها السلمية الأولى، وقبل أن تنتقل إلى شكلها المسلّح بقيادة حسين بدر الدين الحوثي منذ العام 2002م، في بعض مناطق محافظة صعدة، أي أن بداياتها تعود إلى بُعيد إعلان الوحدة اليمنية والسماح الدستوري للتعدّدية السياسية، إذ ظهر ما عرف في ذلك الحين بمنتديات الشباب المؤمن كإطار ثقافي وسياسي(ضمناً)، نظراً إلى طبيعة المنهج الذي تم تقريره على الطلبة في الفترة الصيفية، وكذا المحاضرات التوعوية وجملة الأنشطة الفكرية والسياسية المصاحبة، والمقدَّمة لمنتسبي هذا المؤسّسة، أو المنتدى، أو الجماعة، أو التنظيم- بحسب المراحل والأطوار التي مرّ بها-. وكانت المقرّرات التربوية في ذلك الحين تتضمن دروساً دينية، كالفقه، والحديث، والتفسير، والعقائد، إضافة إلى أنشطة مختلفة كالرياضة، وتعليم الخطابة، والأناشيد، والمسرحيات، واللقاءات، والحوارات وغيرها، كل ذلك في إطار برنامج يومي مكون من ثلاث فترات: فترة صباحية، وفترة الظهيرة، وفترة المساء (حوار عزّان مع صحيفة 26، مرجع سابق).

وغدت هذه المراكز قبلة لكثير من الطلاب القادمين إليها من مختلف المحافظات المعروفة تاريخياً بانتمائها إلى المذهب الزيدي الهادوي، ثم تجاوز الأمر محافظة صعدة إلى العديد من المحافظات والمدن، ذات الطابع الشيعي الزيدي الهادوي، التي فتحت مراكز خاصة بها، وفق المنهج القائم في صعدة. وبلغ – حسب مصدر في صعدة يزعم اطلاعه – عدد الطلاب في تلك المراكز نحو خمسة عشر ألف طالب في صعدة(مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشئون الإنسانية، 2008/7/27)، وثمانية عشر ألف طالب بحسب بيان صادر باسم الإثني عشريين اليمنيين(راجع نص البيان في: موقع إيلاف كما صحيفة الناس، 21\12\1425هـ-31\1\2005م). وتفيد بعض المصادر الصحافية أنه "خلال سنوات قليلة صار للمنتدى أكثر من سبع وستين حلقة تدريس، ومدرسة، تجاوزت صعدة الى قرابة تسع محافظات يمنية، بل وصلت الى دول خليجية منها قطر. وللمرة الأولى نجح فريق من شباب المنتدى المتحمسين في إعداد (منهج دراسي) وطباعته، كان الشرارة التي أشعلت الخلاف، بعد أن كان متوارياً بسبب تداخلات النفوذ الاجتماعي والديني." (نبيل الصوفي، /2007/6م، 3).

وتفصّل مصادر صحفية أخرى ذلك على النحو التالي: صعدة أربع وعشرون مركزاً، وعمران ستة مراكز، وحجة اثنا عشر مركزاً، وأمانة العاصمة والمحويت وذمار خمسة مراكز في كل واحدة منها، إب وتعز مركز في كل واحدة منهما(أحمد عايض، د.ت). وقد اتخذ الإعلان في ذلك الحين وما بعده عنوان منتدى الشباب المؤمن.

أهداف التنظيم في تلك المرحلة:

بحسب إفادة الأمين العام الأسبق لتنظيم الشباب المؤمن محمد يحيى سالم عزان فإن الأهداف العامة لمنتدى الشباب المؤمن تتلخص (في تلك المرحلة) في:

(1) تعليم الشباب العلم الشريف بمختلف فنونه

(2) تنمية ورعاية المواهب الإبداعية لدى الشباب في شتى المجالات

(3) إعداد الداعية إلى اللّه ثقافيا وأخلاقياً وروحيا وسلوكيا بما يمكنه من نشر الوعي والفضيلة

(4) تعريف الطالب على إخوانه من الشباب وتمتين أواصر الأخوة الإيمانية

(5) ترسيخ الوحدة بين المسلمين والبعد عما يثير الخلاف ويمزق الأمة (راجع: حوار عزّان مع صحيفة 26 سبتمبر، مرجع سابق).

وبالاطلاع على مجمل هذه الأهداف لا تبدو أيّة أهداف سياسية أو عسكرية أو نحوهما، بل إنها لا تخرج في جوهرها عن الأهداف العلمية والتربوية والثقافية العامة، وفي هذا تأكيد على سمة هذه المرحلة وطبيعتها، ويظهر أنّها الممثّل الأصلي للفكرة، بصرف النظر عن طبيعة تلك المعارف والمقرّرات وماهيتها وفلسفتها من جهة، وعمّا آل إليه مسار المنتدى أو التنظيم بعد ذلك في إطار مرحلته المسلّحة الثانية من جهة أخرى، لكن ذلك لا يعفي- بالمقابل- الجهات المعنية بوزارة التربية والتعليم، أو وزارة التعليم العالي، أو سواهما من مسئوليتها في الاطلاع والتأكّد من سلامة المسار، ومدى خضوع هذه المنتديات لفلسفة التربية التي أشار إليها الدستور، وفصّل الحديث عنها القانون العام للتربية والتعليم رقم (45) لسنة 1992م، وقانون التعليم الأهلي والخاص، أو ما كان يقوم مقام هذا الأخير، إذ لا يعقل أن عدم صدور القانون قبل سنوات، يجعل من حق كل

فرد أو جماعة أن يسنّ الفكر أو النظام التربوي الذي يرغب فيه، من غير سؤال أو مساءلة، حتى وإن خرج حقّاً عن نصوص الدستور وروح القانون النافذ، واللوائح المنظمة ذات الصلة.

و يلفت النظر قيام السلطات الرسمية بتوفير دعم مالي شهري رسمي لهذه الجماعة، تحت شعار تشجيع الاعتدال والوسطية، ومقاومة التطرّف والغلو، حتى إذا بلغ الأمر مرحلة المواجهة المسلّحة، أعلنت براءتها من التنظيم، رغم أن نشاطه وشعاره وجملة الفعاليات التي كان يتبناها في ذلك الحين لاتخلو من مقدّمات لا يمكن أن تفضي في بعض جوانبها إلا إلى مخرجات تربوية متطرّفة، خاصة إذا ما تذكّرنا أن شعار الحوثية الأثير (الله أكبر الموت لأمريكا ، الموت لإسرائيل،اللعنة على اليهود، النصر للإسلام) لم يُحل دون تواصل الدعم واستمراره، و لم ينقطع – فيما يبدو- إلا بعد وصول الوضع إلى تلك المرحلة من المواجهة المسلّحة المباشرة، مع ما يعرف من كون ذلك الشعار سبب الفتنة العلنية الأول، وجذوتها الأساس.

يقول الرئيس علي عبد الله صالح في خطابه أثناء اللقاء مع العلماء المصنّفين على المذهب الزيدي:" سارت الأيام وجاءت المظاهرات على السفارة الأمريكية بداية غزو العراق، وإذا ما يسمّى بالشباب المؤمن في مقدّمة الصفوف، فعاتبنا الكثير من القوى السياسية بأن هذا لا يخدم مصلحة اليمن وقلنا لهم : إنكم بذلك تجرّون علينا المشاكل، فقالوا: هؤلاء الشباب حقّك الشباب المؤمن شباب الرئيس، أنت الذي نظمتهم. صحيح أن هناك مجموعة من إخواننا من هنا ومن هنا، قالوا هؤلاء الشباب مؤمنين ومعتدلين[هكذا والصواب مؤمنون ومعتدلون]، ولا يريدون أن يكون لهم ارتباط خارجي مع أية فئة خارجية، فيريدون دعم الدولة، ويبتعدون عن الارتباط أو التبعية الخارجية. **وقدّمنا لهم الدّعم. ويعرف الأخ عضو مجلس النواب عبد الكريم جدبان، وأخذوا هذا الدعم على أنّهم شباب مؤمن فقط، إنه إيمان بالله ، معتدلين**[هكذا والصواب معتدلون] **ووسط، غير متعصّبين، تعصّب متطرّف، أو أيّ تعصّب آخر مذهبي**". (خطاب علي عبد الله صالح في 3\7\2004م ، كما في عادل الأحمدي (ملاحق)، ص 259-260، مرجع سابق).

و يقرّ الأمين العام الأسبق لتنظيم الشباب المؤمن محمّد عزّان في بعض حواراته بتسلّم ذلك الدعم ، فقد في بعضها:" **وفي الأخير جاءتنا مساعدة من فخامة رئيس جمهورية –رعاه الله– فسدّت كثيراً من حاجاتنا، وذلك معروف منه لن ننساه، ولن ننكره وإن التبس أمرنا فالأيام كفيلة بكشف ما غُيّب**" (حوار عزان مع صحيفة 26 سبتمبر، مرجع سابق).

وسئل عزّان:" هل خرجتم من عند الرئيس باتفاق على دعمه لكم؟" فأجاب بما حاصله أنهم الجماعة الوحيدة في البلاد التي ليس لها أيّ مساعدة. وأنهم كانوا يوضحون لمن يدعمهم من فاعلي الخير أنه إذا لم يتم دعمهم فربما مدّوا ايديهم إلى الخارج ؟ فسئل:" وبدأ الدعم المالي؟" فقال:" **نعم . دعم مالي فقط ومحدود** ".

-كم كان هذا الدعم بالتحديد ؟

- **أربعمائة ألف ريال شهرياً** ، مقابل العمل الواسع جدّا جدّا، وكنا نتقشّف، إلى درجة أن الذين كانوا يريدون إنشاء مراكز، كنا نقول لهم أن يتكفلّوا ب80% من التكلفة؟ "(المرجع السابق).

ومع أن بعض الباحثين يذهب إلى أن أجهزة الدولة المختلفة تفاجأت" بتحوّل حسين بدر الدّين الحوثي وتنظيمه الشباب المؤمن من حركة سعت إلى دعمها، كحركة علمية دينية مسالمة، إلى حركة مسلّحة ومنظّمة ومجهزة بالأسلحة المختلفة، بدأت بالإعلان عن تمرّدها متجهة اتجاهاً آخر(عبد الفتاح محمّد البتول، مرجع سابق، ص 378)؛ إلا أن بعض المراقبين يذهبون إلى أن الهدف الأبرز غير المعلن لدعم التنظيم كان تفويت الفرصة على الجماعات الحركية وبعض فصائل السلفية.

قانون التعليم :

يبدو أن ليس أبلغ حقّاً من التعلّم بالموقف أو الحَدَث، إذ لم تلفت تلك المقدّمات التربوية التي لا تخلو من تطرّف- حتى وإن بأنشطتها العلنية وشعاراتها الصريحة - أنظار السلطات في البلاد إلى ضرورة أن تقوم الدولة بمسئوليتها تجاه رعاية الجيل وحمايته وتحصينه من أي انحراف أو خروج فعلي عن روح الدستور والقانون و نصوصهما؛ إلا بعد اندلاع المواجهات المسلّحة في منتصف عام 2004م بين قوات الجيش اليمني والمسلّحين الحوثيين، حينها سارع الرئيس علي عبد الله صالح إلى عقد لقاء ضمّ بعض علماء الزيدية، وذلك في 3\7\2004م، أي أثناء اندلاع الجولة الأولى من المواجهات بين الطرفين، وقد تحدّث فيه عن أن قانون التعليم سيطبّق **من الآن**" على كل أنحاء الجمهورية"(لقاء رئيس الجمهورية مع بعض علماء المذهب الزيدي، مرجع سابق)، كما أكّد في لقائه التشاوري بجمعية علماء اليمن بتاريخ 14\ 5 \2005م، أي أثناء المواجهات العسكرية في الجولة الثانية؛ أن الدولة سوف تشرف على المراكز التعليمية، إشرافاً كاملاً، سواء

ما يتعلّق منها بالتعليم الأهلي أم الخاص، بهدف تنشئة جيل وطني معتدل، بعداً عن التعصّب والتطرّف المذهبي(راجع: كلمة رئيس الجمهورية في لقائه التشاوري بجمعية علماء اليمن، في 14\مايو\2005م، كما في عادل الأحمدي(ملحق)، مرجع سابق، ص 312).

مطالب تعليمية:

ولّما كانت الفتنة في جوهرها وأساسها تربوية تعليمية، أي من حيث عملية التنشئة والتكوين المتمثلة في المدخلات: فكر المؤسس والإدارة، والمقرّرات، والأنشطة...إلخ ثم في العمليات التنفيذية عبر المراكز والحلقات والمساجد: الشعار، والحركة من أجل الاستقطاب، ونشر المراكز في كل اتجاه، والصراع مع المختلف معهم من كل الفئات والشرائح، والتعبير عن نشاطها عبر كآفة الأنشطة المصاحبة، ثم ما برز منها من مخرجات تربوية رأينا بعض آثارها على الأرض عبر جولات الحروب الستة وما بينها من مظاهر التطرّف والعنف وفرض الفكر بالقوّة بشتى صورها، وإذا استثنينا الطرف المؤسس لتنظيم الشباب المؤمن ممّثلاً بمحمّد عزان (ومن شايع اتجاهه)، إذ أعلن براءته من كل الذي يجري،مذ تحوّل إلى صراع مسلّح، مؤكّداً أنّه لم يعد طرفاً فيه، نظراً لانحراف المسار عن الفكرة الأساس بحسب تصريحاته المتكرّرة بهذا الصدد؛ فإن بعض التصريحات العلنية الرسمية للحوثيين تؤكّد أنهم لا يمانعون من التوقّف عن المواجهة العسكرية إذا لبيّت لهم بعض المطالب التربوية والفكرية قبل أي مطلب آخر، وإن كانت جملة المعطيات التي سلفت الإشارة إلى بعضها يمكن أن تدفع إلى استخلاص أن ثمّة مطلباً أكبر، يمثّل الهدف الغائي لكل تلك المطالب المعلنة، وهو الوصول إلى سدّة الحكم، ليس من منطلق الكفاءة والخبرة وثقة الناخب، بل بموجب الحق (الشرعي) الممنوح لهم من (الله) بحكم الاصطفاء الخاص بتلك السلالة، ووفق نظرية البطنين أو الفاطمية الشهيرة في الأدبيات الزيدية الهادوية أو الجارودية! ومما يؤكّد ذلك أكثر: الإغفال التام لأيّ من تلك المطالب التعليمية (التي سيأتي الباحث على إيرادها توّاً) ضمن نقاط الاتفاق الست التي أعلن عبد الملك الحوثي موافقتها عليها عقب إعلان الرئيس علي عبد الله صالح يوم 2010/2/11م إيقاف العمليات العسكرية ضدّ الحوثيين بموجبها.

ومع أن إجابة عبد الملك الحوثي في سؤال مباشر وجّه إليه ونصّه:" ما هو مشروعكم المستقبلي؟ قد ذهبت في اتجاه عام إذ قال:" لدينا مشروع ذو صبغة ثقافية قرآنية تنويرية لإصلاح واقع أمتنا، ونحن نتحرك في إطاره ونقوم بنشره ، وليس مشروعاً سرياً ولا تآمرياً، وليس المستقبل بمنفصل عن الحاضر ولكنه امتداد مرحلي"(راجع: حوار عبد الملك الحوثي مع صحيفة الديار،

26 نوفمبر-تشرين الثاني 2008 كما في موقع مأرب بريس)؛ إلا أن شقيقه يحي قد لخصَّ مطالب الحوثيين في رسالته إلى العلماء على النحو التالي:"

– صدور قرار بإنشاء جامعة معتمدة لأهالي المنطقة في شتى المجالات المعرفية مع ضمان حق أبناء المذهب الزيدي في تعلم المذهب بحرية في الكليات الشرعية.
– إنشاء لجنة نزيهة لحصر واستعادة وإدارة الأوقاف الزيدية وبإشراف لجنة الضمناء.
– إعادة اعتماد المذهبين الشافعي والزيدي كمذهبين رئيسين للدولة واحترام فكريهما وفقهيهما والمناسبات المتعارف عليها تاريخياً في تراث كل منهما (المولد النبوي، الإسراء والمعراج، النبي هود، الغدير... الخ). ومراجعة المناهج الدراسية الدينية لجميع المراحل بحيث لا تتصادم مع أصول أي من المذهبين الرئيسيين واعتماد ما اتفق عليه الطرفين وتجنب ما اختلفا عليه في هذه المناهج الرسمية.
ضمان الحرية الفكرية بما يكفله الدستور والقانون اليمني وعدم التضييق على طباعة ونشر وتوزيع سائر أنواع الإنتاج الفكري والفني الشافعي والزيدي تحت أي مبررات عنصرية أو طائفية تتصادم مع الدستور اليمني والأعراف الدولية لحقوق الإنسان.
وتفرج أجهزة الدولة عن كل المصادرات التي قامت بها خلال الأحداث منذ عام 2003م" (رسالة يحي الحوثي إلى العلماء، في موقع ناس بريس في16\5\2007م) .

مناقشة ورؤية:

والحق أن جوهر هذه المطالب يتركّز على المشكلة التربوية والتعليمية ذات الصلة بفلسفة المناهج، وهو أمر – في تقدير الباحث – جدير بالتأمّل والمناقشة، شريطة التحقّق من أن ذلك لن يكون مطيّة إلى مطالب أخرى قد لا تنتهي إلا بالوصول إلى هرم السلطة، بناء على نظرية (الاصطفاء) أو ما يعبّر عنها اليوم بـــ(الحق الإلهي)، وليس بالطرق الشوروية التي طريقها الانتخابات الحرّة، ووفق المنهج الدستوري والقانوني المعروف. وإذا تم التحقّق من ذلك؛ فإن من شأن النظر في بعض تلك المطالب التربوية والتعليمية أن يقود إلى خروج جزئي من المأزق الوطني الذي تعاني منه البلاد برمتها.

وقبل أن يدلي الباحث بوجهته الكليّة حول هذا الاتجاه ومساره؛ يرى أن يورد جانباً من حديث الأمين العام الأسبق لتنظيم الشباب المؤمن محمد عزان، في تعقيبه على بعض ما أدلى به صديقه القديم يحيى الحوثي، في بعض حوارات الأخير المتلفزة، وما ورد في تعقيب عزان حيث قال فيما يتصّل بهذا الشأن:

"3- إن الدولة كانت ولا تزال الداعم الوحيد للمدارس الدينية الزيدية، كغيرها، وقد كان لجماعة الشباب المؤمن دعماً خاصاً من الأخ رئيس الجمهورية؛ لما تميزت به من وسطية واعتدال، قبل أن ينشق عنها الحوثيون ويذهبوا في اتجاه آخر، ولكن الأوراق اختلطت ووضِع الفرقاء في سلة واحدة. ونحن نؤكد للأخ الرئيس ولكل من عرفنا في السابق أننا لا نزال على موقفنا القديم من الوسطية والاعتدال والتسامح والحفاظ على الأمن والاستقرار، وأن ما قلناه للأخ الرئيس في عام 1997م من أننا ننتمي إلى الوطن، ونحب الخير للناس، هو نفس موقفنا اليوم، وأن دعمه يومها لنا لم يذهب أدراج الرياح، ولن يعكره انشقاق الحوثي وذهابه في اتجاه آخر، وستثبت الأيام ذلك.
ولعل الأخ يحيى الحوثي لم ينس أن الدولة هي التي وجهت بطباعة مناهج مراكزنا سواء التراثية كما في (دار العلوم العليا)، أو المعاصرة كما في (منتدى الشباب المؤمن)، وصادف أن الأخ يحيى نفسه هو الذي جلب الأمر بطباعة المنهج في مطابع الكتاب المدرسي.
فليس لأحد من أتباع المذهب الزيدي مشكلة مع الدولة بسبب المذهب طيلة العقود الماضية، وكنا ولا نزال نقيم الندوات، وندرس في الحلقات، ونفتح المراكز، ونخطب في المساجد ونقيم الشعائر بلا اعتراض من أحد ما دمنا نتحرك وفق الدستور والقانون .
وإنما نشأت بعض الإشكالات والمضايقات بسبب الفتنة التي فرضت نفسها على الفكر الزيدي وأوقعت أبناءه في شبهة، فلولا الفتنة لما حدث شيء من ذلك، ولولا الفتنة ما سفك الدم ولا هدمت الدور ولا شردت الأسر ولا اعتقل الناس.
4- إن المطّلع على أهم الكتب التي تولت طباعتها وزارة العدل في فترات مختلفة يجد أنها من أمهات كتب المذهب الزيدي، مثل كتاب (شرح الأزهار) في عشرة مجلدات، وكتاب (الثمرات اليانعة) في خمسة مجلدات، وكتاب (البيان الشافي) في أربعة مجلدات ضخمة، وكذلك كتاب (ضوء النهار (في أربعة مجلدات، و لم يجد الأخ الرئيس حرجاً من أن تهدى تلك الكتب إليه وتوضع صورته في مقدمتها، ويوضع عليها توجيهه بطباعتها .
كما أن الدولة منحت تراخيص وتصاريح لكثير من مراكز البحوث والدراسات، والمؤسسات

الثقافية، والمكتبات ، ودور الطباعة والنشر، والصحف ومجلات، بل لم ينتشر المذهب الزيدي ويسمع في عصور الأئمة كما هو اليوم. وقد قمت إلى مجموعة من المهتمين بنشر التراث، بتحقيق ونشر كثير من أمهات كتب الزيدية، وكان آخرها قبل أسابع كتاب (شرح التجريد) للإمام المؤيد بالله أحمد بن الحسين الهاروني المتوفى (411هـ) في ستة مجلدات، طبعه (مركز التراث والبحوث اليمني (في مصر ودخل اليمن بطريقة مشروعة، ووزعناه في مختلف محافظات اليمن، و لم يعترض عليه أحد) "(تعقيب عزان على مقابلة يحيى الحوثي مع قناة الحوار، 7 \3\2007م).

ما كان للباحث أن يورد حديث عزان كما ورد لولا أن فيه ما يساعد على تقديم الحلول، إذ ثمة أرضية للبناء، وليس الأمر صفرياً، كما يصوّر أحياناً في لجّة الصراع.

وليس من قبل ادّعاء الفطنة، أو الزعم بامتلاك رؤية مستقبلية واعية منذ بداية اندلاع الفتنة في صعدة في 18\6\2004م؛ أن يؤكّد المتحدّث اليوم أنّه كان من أوائل الأصوات التي تنبّهت إلى أن الفتنة في جوهرها تربوية تعليمية، فعمل على محاولة تقديم تصوّر لدرء الفتنة المذهبية في جانب التعليم، منطلقة من فلسفة التربية الإسلامية، بحيث لم تنحصر في إطار المذهبين الكبيرين السائدين فحسب بل شمل التصوّر في ذلك الحين الأقليات المذهبية الأخرى، من بعيداً عن المعالجات المؤقتّة الآنية، المنبثقة عن قاعدة (سياسة كل لحظة بلحظتها). وحاصل رأيه في ذلك:

أولاً: يجب التأكيد على أن اتجاه المصادرة أو الإلغاء للتعليم الخاص والأهلي بما فيه التعليم المذهبي غير وارد، وسواء أكان ذلك المذهب معتبراً كالزيدية والشافعية ، أم غير معتبر كالإسماعيلية مثلاً، بل وحتى حقوق غير المسلمين إن كان لهم وجود يدفعهم لإنشاء مدرسة خاصة بدينهم ، كالأقلية اليهودية –إن جاز ذكرها هنا لمحدوديتها-. ولكن ذلك لا يعني أن تبقى مدارس التعليم الخاص والأهلي جزراً لا يصل إليها نظام رسمي، أو يطبق عليها قانون سائد. فإذا جاز لها أن تتعلم كل ما لم يدرس في التعليم العام الرسمي والوطني فيما يتصل بخصوصياتها المذهبية أو حتى الدينية – بالنسبة لغير المسلمين- فإن الأصل أن تشترك مع التعليم العام فيما يتصل بالواجبات العامة تجاه الوطن ووحدته ونظامه الجمهوري ، ودين الغالبية فيه، لاسيما في القضايا العامة التي لا يسع المسلم أو المواطن التزاع فيها، كما وأن احترام كل مذهب لغيره، لاسيما بين المذهبين الكبيرين،ثم الأقليات الأخرى يمثل ضمانة أكيدة ، وصمام أمان للمجتمع بكل أطيافه .

وكل نص أو توجيه أو إيحاء ينتج أو يشجع التنشئة على الروح المذهبية الضيقة، المفضية إلى الكراهية والتعصب، أو إثارة الفتن، والنزعات الجاهلية تحت أي عنوان، أو السعي لفرض معتقداتها الخاصة بالقوة المادية، أو تصوير ذاتها بأنها وحدها الفرقة الناجية، أو الطائفة المنصورة، أو أن

الآخرين (عامة)، ما لمذهبها، أو طائفتها، أو دينها؛ على الآخرين من سبيل، أو نحو ذلك مما يهدف إلى إلغاء الآخر، وإقصائه، ونزع المشروعية عنه، كل ذلك يعد دعوة إلى الفتنة، وخروجاً عن إطار التوافق الاجتماعي، كما هو خروج عن القانون في الوقت ذاته.

ويسند هذا التوجّه قول الحق- جل وعلا- : (يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأثنى، وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا..) "الحجرات: 13"

(لا إكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي) "البقرة: 256"

(ولو شاء ربك لآمن من في الأرض كلهم جميعاً أفأنت تكره الناس حتى يكونوا مؤمنين)" يونس:99"

(إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئين والنصارى والمجوس والذين أشركوا إن الله يفصل بينهم يوم القيامة إن الله على كل شيء شهيد) "الحج: 17"

إن هذا التوجّه لا يدعو إلى فتح الباب على مصاريعه لأي مذهب جديد أو طارئ، بل يركّز على المذاهب القائمة في المجتمع، ففي اعتقاد الباحث أن أية دعوة لإضافة مذهب أو مذاهب جديدة على نحو رسمي وشرعي؛ لا تخرج عن مسار إذكاء الفتنة، والسعي لتهديد السلم الاجتماعي.

وللعلم فإن حسين الحوثي ممن يحذِر من خطورة إحلال أو استيراد المذهب الجعفري إلى البلاد، ويرى في ذلك تهديداً للمذهب الزيدي (راجع: حسين الحوثي، شريط(كاسيت)؛ الإمامة والزيدية 2، مرجع سابق)؛ وهو ما يساعد أكثر على لجم أيّ دعوة مفتونة بمذهب قادم من هذه البيئة أو تلك. وليتذكر أولئك المفتونون باستيراد الدعوات المذهبية من خارج بيئتهم، ولا سيما المذهب الإثني عشري الجعفري الإمامي أن الجمهورية الإسلامية الإيرانية تنص في أول الأهداف العقدية العامة للتعليم هناك على "ترسيخ مبادئ وتعاليم الإسلام في إطار المذهب الشيعي الاثني عشري" (راجع: مجموعة من الكتاب، التعليم من حولنا (كتاب مجلة المعرفة "السعودية" رقم (11)، 1422هـ ، ص 96)، دون مراعاة للأقليات الإسلامية الأخرى، وفي مقدَمتها: الطائفة السنَية.

ثانياً: تكوين لجنة موسعة تضم خبراء في التربية وعلماء في الشريعة وكل من له صلة بهذا الشأن، تعتمد مرجعية دستور البلاد، والقانون العام للتربية والتعليم، رقم (45) لسنة 1992م، ووثيقة المطلقات العامّة لمناهج التعليم العام، وكل الأدبيات والوثائق المعتمدة ذات الصلة. ولعله من لازم القول التشديد على أن عناصر هذه اللجنة تضم ممثلين لكلا المذهبين السائدين، بالإضافة

إلى الشخصيات التربوية والعلمية المتحررة حقاً، والمتسمة جميعها بشروط الكفاءة والنزاهة والتجرد للحق ما أمكن، نظراً لأهمية المهمة، وحساسية المرحلة للنظر في:

1- مناهج التعليم العام الرسمي في المرحلتين الأساسية والثانوية:

من حيث المعايير المنضبطة للمحتوى الحالي، وما يمكن أن يضاف أو يحذف أو يعدل، بما يحقق الهدف الرئيسي العام وهو إخراج النشء الصالح المعتدل الموحّد فكراً وسلوكاً.

ولا شك أن المعايير الأساسية سالفة الذكر من عدالة اجتماعية وحرية ومساواة –بوصفها مقاصد يقينية للمشرع- ستكون الهادية والنموذج الحاكم لمسار عمل اللجنة في كل مراحلها أما مسألة الدليل العلمي والعملي لآلية عملها فتتمثل في القواعد الأصولية العامة في الفهم والاستنباط ومنهج الاستدلال العام.

2- مناهج التعليم الجامعي العام الحكومي:

من حيث الإشراف على المقررات والمناهج من زاوية التأكد من عدم انغلاق الكتاب المقرر على مذهب بعينه ، بل حتى التأكد كذلك من التزام أستاذ المقرر –إن أمكن ذلك- من عدم فرض مذهب بعينه، فيما يتصل بالمذاهب الفقهية الفرعية في إطار الفقه المقارن بأوسع معاني الفقه، لتشمل كل أبوابه ومجالاته، وليس المعنى السائد المحصور في مباحث العبادات والمعاملات والأحوال الشخصية فحسب، مستهدين بالقاعدة الذهبية: "**اجتماعهم حجة، واختلافهم رحمة**".

أو: "نجتمع فيما اتفقنا عليه، ويعذر بعضنا بعضاً فيما اختلفنا فيه". أو أنه "لا إنكار في مختلف فيه إنما الإنكار في المجمع عليه" ونحو ذلك. وكذا حظر تضليل أو تفسيق –ناهيك عن تكفير- أتباع المذاهب أو الفرق الإسلامية المعتبرة الأخرى أياً ما بلغ الاختلاف معها، أو شذت في أفكارها ما دام للتأويل –بأبعد معانيه- متسع فيها، وذلك وإن خرج عن عرف بعض السابقين في التعامل مع المخالف، ولكنه يحقق اليوم –في ظل التكالب الدولي على الأمة الإسلامية- مقصداً أساسياً من مقاصد الدين وهو حفظه من التآكل الداخلي (فساد ذات البين التي تحلق الدِّين). وليُعلم أن المحققين من أهل العلم في القديم والحديث لا يفرّقون بين الاجتهاد في المسائل الفقهية الفروعية والمسائل العقدية الفرعية ما دام الدليل فيها يحتمل ذلك التأويل أو الخلاف، حيث الأمر منهجي مبني على سلامة الدليل وقطعيته وروداً ودلالة بصرف النظر عن موضوع البحث كان فرعاً للأحكام أم فرعاً للاعتقاد وهذا مبسوط في مقامه (راجع على سبيل المثال ما جمعه الباحث، بهذا الخصوص من أقوال لبعض المحققين في كتابيه، أهل السنة والجماعة: إشكال في الفهم أم في المفهوم، والتقريب بين السنة والشيعة، 1424هـ- 2003م، والخلاف السلفي السلفي في اليمن، 1425هـ- 2004م وكلاهما صادران في طبعتيهما الأولى عن مركز عبادي للنشر –صنعاء).

وإذا كان من حق الباحث المحقق ولوج باب الخلاف الفقهي أو العقدي فإن إثارة هذه المسائل أمام طلبة مبتدئين في سلم التعليم العالي سيحيل الدرس إلى قاعة محاكمة لأفكار ورجال لا محامي كفؤ لهم، وسيتحول التلاميذ إلى خصوم ما بين ادعاء ومدعى عليه، ولا قاضي عدل متجرد مقبول من الطرفين بينهم، علاوة على أن منهجاً كهذا سيفضي إلى تعزيز المشكلة من حيث تغذية الانقسام والفرقة. وحسب التعليم الجامعي أن يمنح الطالب مفاتيح البحث والمعرفة، ليلج بنفسه غمار هذه المجالات بعد التخرج إن شاء.

3- مناهج التعليم الشرعي الأساسي والثانوي والجامعي (الخاصة):

وهنا يتم التأكيد على ضرورة إتاحة المجال لهذا النوع من التعليم سواء كان مذهبياً أم سلفياً أم طرائقياً (صوفيا) أم غير ذلك –كما تقدم- شريطة قيام الجهات ذات العلاقة في وزارة التربية والتعليم، ووزارة التعليم العالي للنظر في شأن الترخيص لعمل هذه المؤسسات، ومدى توافر الشروط اللازمة لذلك، بحسب القانون واجب التنفيذ للتعليم الأهلي والخاص ، ثم المتابعة الدورية المستمرة للتأكد من سلامة المسار وعدم خروجه عن الضوابط ومن أولى المهام والشرائط المفترض أن يتضمنها القانون التأكد من براءة هذه المؤسسات من كل ما من شأنه زرع روح المذهبية الضيقة، أو التنشئة على الكراهية، أو تهديد السلم الاجتماعي، أو فرض الأفكار والمعتقدات الخاصة بالقوة المادية، أو تصوير أفكار أصحاب هذه المؤسسة بأنها وحدها الممثل الشرعي للإسلام، أو الدعوة إلى الفتنة بأي معنى(راجع: أحمد محمّد الدغشي، مجلّة نوافذ(اليمنية)، جمادي الآخرة 1425هـ- أغسطس 2004م،ص 22-23)، هذا والله من وراء القصد.

خلاصة الدراسة (النتائج والتوصيات)

بعد أن سلّط الباحث أضواء كاشفة لجملة الجذور الفكرية ودلالاتها التربوية للظاهرة الحوثية، يمكنه أن يقدّم خلاصة لدراسته ، تتكون من شقّين أحدهما يمثّل النتائج، فيما يمثّل الشق الآخر التوصيات، وذلك على النحو التالي:

أولاً النتائج:

يمكن للباحث أن يوجز أبرز نتائج دراسته في التالي:

1- تمثّل الظاهرة الحوثية مشكلة معقّدة اختلطت فيها عناصر الفكر والتربية والسياسة والتاريخ والجغرافيا والعصر والأيديولوجيا والتنمية والمنافع المتناقضة، مما يقتضي استصحاب ذلك كلّه عند البحث فيها، والسعي نحو معالجتها.

2- تنتمي الظاهرة الحوثية فكرياً في جملتها إلى المدرسة الزيدية (الجارودية)، وهي المتسمة بالالتقاء مع المدرسة الإمامية الإثني عشرية في جانب النيل من كبار الصحابة، وفي مقدمتهم الخلفاء الراشدون المتقدمون على علي بن أبي طالب – رضي الله عنه-.

3- ارتكزت الظاهرة الحوثية على جملة مكوّنات فكرية كليّة أبرزها: المكوّن المذهبي الزيدي الجارودي، وجذور التشيّع السياسي، والتكوين العلمي والفكري والأيديولوجي للمؤسّس حسين الحوثي، والموقف من الآخر .

4- مرت الحوثية بمرحلتين : إحداهما مرحلة التأسيس والتكوين 1990م، وسمتها تربوية تعليمية، وفيها بلغت أعداد الطلاب- حسب بعض التقديرات- نحواً من ثمانية عشر ألف طالب، وسبعة وستين حلقة ومركزاً، وانتشرت عبر تسع محافظات يمنية، بما فيها بعض المحافظات ذات الطابع الشافعي السنّي أو المختلط، ثم مرحلة المواجهة المسلحة التي اندلعت منتصف عام 2004م، وهنا انتقلت الحركة الحوثية إلى طور آخر، نجمت عنه أزمة وطنية كبرى، لاتزال تداعياتها مستمرة إلى أمد لا يعلم مداه إلا الله- تعالى-.

5- تأكّد أن لبّ المشكلة وجوهرها المعلن تربوي تعليمي، بصرف النظر عن الملابسات التفصيلية حول هذه النتيجة.

ثانياً التوصيات:

تتوزع توصيات هذه الدراسة بين طرفيها الرئيسين: الحوثيين والسلطة السياسية، وذلك على النحو التالي :

1- على السلطة السياسية التعامل مع الظاهرة الحوثية في مجملها بوصفها ظاهرة فكرية (مدرسية) مذهبية معقّدة (قَدَرِية) قديمة، وإن تجلّت اليوم بصورة مختلفة نسبياً، بسبب بعض المعطيات والظروف المعاصرة، لكن ذلك لايحيلها إلى كيان غازٍ فاقد للمشروعية من الأساس، إذ هي – في حقيقة الأمر- امتداد للمدرسة الزيدية (الجارودية)، وهي قائمة باليمن منذ قرون

متطاولة.هذا بصرف النظر عن قناعة الباحث أو هذا الطرف أو ذاك بفكرها وأطاريحها. ولكن لاشك أن ذلك بفرض عليها بالمقابل التعامل مع السواد الأعظم الغالب في المجتمع اليمني سواء من الزيدية الهادوية، أم من الزيدية الملتزمة بمذهب الإمام زيد المشتهر عنه في ترضيته عن كبار الصحابة، واختلافه مع من اشترط النيل من أبي بكر وعمر للقتال معه، أم من الشافعية السنّية وهي الأغلب في البلاد، تتعامل بقدر من مراعاة ثوابت الأغلبية، واحترام رموزها ومقدّساتها، وفي مقدّمة تلك الثوابت عدم المجاهرة بمعتقدها (الخاص) تجاه الصحابة، ولا سيما الخلفاء الراشدون- رضوان الله عليهم- .

2- تشيد الدراسة بالمبادرات الجريئة التي تبناها بعض علماء الزيدية في محاولتهم السعي نحو التفاعل الإيجابي مع نصوص القانون والدستور الساري في البلاد حول معيار الأهلية للحكم، وعدّ الكفاءة – وليس النَّسَب – هو المعيار الأساس في ذلك. ومع إدراك الباحث أن ثمّة أصواتاً تقليدية ستظل متشبثة بالموروث الثقيل في هذا الباب، كما أن هنالك من سيظل يشكّك في النوايا، بسبب شبهة أو ما يعدّه غموضاً في الموقف النظري أو العملي،غير أنه يمكن تجاوز ذلك كلّه، حين يتم النص الواضح الجلي على معيارية الكفاءة – وليس النَّسَب-، بما يقطع اللغط كلية في الأمر، ويمكن تعزيز الاجتهاد الحرّ الجديد بالسلوكات العملية، عبر المؤسسات التربوية والأطر السياسية والتنظيمية، قبل مؤسسة الحكم.

3- إن صاحب الدراسة إذ يسجّل استغرابه من الموقف الحوثي تجاه كل مختلف معه بدءاً من أبناء مذهبه وانتهاء بالأقلية اليهودية في صعدة، بصرف النظر عن أية ملابسات تسببت في الإقدام على تلك الخطوة؛ فإنه لا يعدم الأمل في مراجعة جريئة فكرية شجاعة يقوم بها قادة التيار الحوثي، لتؤكّد حقيقة الالتزام بالدستور والقانون، والقبول بالتعايش السلمي، والحق المشترك في الحياة لكل مواطن يمني، بما في ذلك الأقلية اليهودية، بوصفها جزءاً من النسيج الاجتماعي والوطني. ولعل بروز النتائج العكسية التي أفضى إليها ذلك المسلك الخاطئ في التعامل مع تلك الأقلية يدفع إلى تلك المراجعة المأمولة؛ إذ بات من المرجّح أن أزمتهم إذا ظلت تراوح في مكانها من غير الإسراع في معالجتها جذرياً؛ فإن ذلك قد يتيح المجال للتدخّل الأجنبي، ومطالبة السلطة السياسية بترحيلهم إلى حيث يجدون المأوى الآمن، خارج البلاد-وفلسطين المحتلة هي البلد المقدَّس لدى اليهود- بدعوى حمايتهم من الاضطهاد والأذى، بل إن هذا هو الذي تم عملياً- وإن في منطقة أخرى غير صعدة- . ومن تداعيات ذلك غير المستبعدة تصعيد الأمر إلى درجة تبلغ حدّ الاتهام لليمن

بتعريض الأقلية اليهودية للإبادة من منطلق معاداة السامية!! وهو ما قد يترتّب عليه عقوبات يفرضها المستكبرون الكبار لدى ما يسمّى بالمنظمة الدولية، هذا مع أننا مأمورون ديناً وخُلُقاً بالبر بهم، والإقساط معهم، وفي حال خطئهم أو تجاوزهم فإن ثمة مؤسسات للدولة يحتكم إليها الجميع، أيّاً كان سؤها أو ضعفها.

4- تدعو الدراسة الاتجاه الحوثي والسلطة معاً إلى الاحتكام الفعلي إلى مؤسسات الدولة ودستور البلاد وقوانينها النافذة، وإغلاق كل منافذ الخلل التي تتردد من قبل الحوثيين أو سواهم من قوى المعارضة من مثل عدم جدّية السلطة في الاحتكام إلى المؤسسات، والوقوع في ممارسات خاطئة، تقوم على المحسوبية وتقريب الموالين لها، على المستوى الحزبي أو القرابي، أو المناطقي أو نحو ذلك، كما تدعو الدراسة السلطة والحوثيين معاً إلى الاحتكام الجدّي إلى منهج الحوار، للنظر – بوجه خاص- في بعض المطالب التربوية الحوثية المشروعة، بعيداً عن اللجوء إلى العنف أو استعمال السلاح لحلّ أي نزاع.

5- ضرورة النظر إلى الظاهرة الحوثية من زواياها وأبعادها المختلفة، وفي مقدّمة ذلك الزاوية التربوية والتعليمية والفكرية، وأبعادها المنعكسة على الجوانب الأخرى للمشكلة.وهنا تعالج المشكلة المذهبية من زاويتها التربوية في ضوء الاتفاق على استبعاد خيار المصادرة والإلغاء لأيّ مكوّن اجتماعي من زاوية حقّه في التعليم وفق مذهبه الخاص،على أن يظل ذلك في إطار ثوابت المجتمع وقيمه الكليّة، وجملة من الضوابط التفصيلية، توصي الدراسة بأن تناط إلى لجنة علمية تربوية، تشترك فيها أطراف ذات صلة عضوية بالموضوع، وذلك للنظر في أوضاع التعليم المذهبي سواءً في مناهج التعليم العام الرسمي في المرحلتين الأساسية والثانوية ومدى مراعاتهما لذلك، أم في مناهج التعليم الجامعي العام الحكومي من الزاوية نفسها، أم في مناهج التعليم الشرعي الأساسي والثانوي والجامعي (الخاصة)، وذلك وفقاً لدستور البلاد، والقانون العام رقم (45) بشأن التربية والتعليم، ووثيقة المنطلقات العامة لمناهج التعليم العام، وكل الوثائق والأدبيات المعتمدة ذات الصلة.

المراجع:

- أحمد عايض، الحوثيون والحوزات العلمية ونشر المذهب
www.asrarpress.net\artcles.php?do= cat andcid=3-42k

-أحمد محمّد الدغشي، صورة الآخر في فلسفة التربية الإسلامية،1425هـ- 2004م، الطبعة الأولى،الرياض: وزارة التربية والتعليم. - أحمد محمّد الدغشي، أهل السنة والجماعة: إشكال في الفهم أم في المفهوم؟ الطبعة الأولى، 1424هـ- 2003م، صنعاء: مركز عبادي للنشر .

-أحمد محمّد الدغشي، الخلاف السلفي السلفي في اليمن: فقه العبرة وحتمية المراجعة، والتقريب بين السنة والشيعة: رؤية أخرى (رسالتان في كتاب): 1425هـ- 2004م ، الطبعة الأولى، صنعاء: مركز عبادي للنشر.

6- أحمد محمّد الدغشي، إشكالية التعليم المذهبي: الداء والدواء، مجلّة نوافذ(اليمنية)، العدد(52)،جمادي الآخرة،1425هـ- أغسطس 2004م.

- -البخاري، صحيح البخاري(مع فتح الباري)، د.ت، د.ط، بيروت: دار الفكر.
- بدر الدين الحوثي، حوار مع صحيفة الوسط (اليمنية) (أجرى الحوار جمال عامر) ، موقع الوسط نت، 9 مارس 2005م.
- - علي ابن إسماعيل الأشعري، مقالات الإسلاميين، (تحقيق: محي الدين عبد الحميد)، 1405هـ- 1985م،الطبعة الثانية،د،م:د.ن .

-حسين الحوثي ملزمة دروس من هدي القرآن: الثقافة القرآنية، بتاريخ 2002/8/4م، أعدّها ضيف الله صالح أبو غيدنة.

-حسين الحوثي، ملزمة الصرخة في وجه المستكبرين، بتاريخ 17\1\2002م، أعدّها ضيف الله صالح أبو غيدنة) .

حسين الحوثي، ملزمة الثقافة القرآنية، في 4\8\2002م، صعدة، أعدّها ضيف الله صالح أبو غيدنة.

- حسين بدر الدين الحوثي، ملزمة : لاعذر للجميع أمام الله، ألقاها في 21\12\1422هـ، صعدة، إعداد ضيف الله أبو غيدنة.

- حسين الحوثي، شريط من معرفة الله، الدرس (3) رقم (1).

-حسين الحوثي: شريط(1) من معرفة الله ، الدرسان الثاني والثالث.

- حسين الحوثي، شريط : لقاء مع المعلّمين في 26 و28\5\2003م،

-حسين الحوثي، شريط الزيدية والإمامية (2).

-حسين الحوثي، شريط : من هدي القرآن، معرفة الله، الدرس الثاني، شريط رقم(1).

- صحيفة الناس (اليمنية) العدد(231)21\12\1425هـ-31\1\2005م.

- شاكر الجوهري، موقع المؤتمر نت، وثائق تكشف حقيقة أهداف الفتنة في صعدة, 2-يونيو-2007م.

- عادل الأحمدي، الزهر والحجر، 2006م، الطبعة الثانية، صنعاء: مركز نشوان الحميري للدراسات والنشر.

- عبد الفتاح محمّد البتول، عصر الإمامة الزيدية في اليمن، 284-1382هـ، 1428هـ،2007م، الطبعة الأولى، صنعاء: مركز نشوان الحميري للدراسات والنشر.

-عبد الله الصنعاني، خلفية الفكر الحوثي ومؤشّر الاتجاه، 2006م،الطبعة الأولى، القاهرة: دار الأمل.

-علي عبد الكريم الفضيل شرف الدين، الزيدية نظرية وتطبيق، 1405هـ- 1985م، الطبعة الأولى، عمّان: جمعية عمال المطابع التعاونية.

- ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل، البداية والنهاية، د.ت،د.ط،د.م:د.ن.

- مجموعة من الكتاب، التعليم من حولنا (كتاب مجلة المعرفة "السعودية" رقم (11)، 1422هـ ، الطبعة الأولى، الرياض: وزارة المعارف.

- محمّد بن إسماعيل العمراني، الزيدية باليمن،1411هـ-1990م،الطبعة الأولى،صنعاء: مكتبة دار التراث.

محمد الخامري، موقع إيلاف
www.elaph.com/ElaphWeb/AkhbarKhasa/2007/1/207376.htm -

- محمّد عبد العظيم الحوثي، د.ت. شريط خطبة الغدير.
- محمّد بن عبد الكريم الشهرستاني، الملل والنحل،د.ت،د.ط، القاهرة، مؤسسة الحلبي وشركاه.
- محمّد بن علي الشوكاني، السيل الجرّار المتدفق على حدائق الأزهار(تحقيق: محمود إبراهيم زايد)، 1405هـ-1985م،الطبعة الأولى الكاملة، بيروت: دار الكتب العلمية .

- محمّد يحيى سالم عزان، تعقيب على مقابلة يحيى الحوثي مع قناة الحوار، موقع نيوز يمن، 7\3\2007م .

- محمد يحيى سالم عزّان، حوار مع صحيفة 26 سبتمبر، في **15مارس – آذار 2007**
www.26sep.net/ncat.php?do=newindex&catid=4&page=7 - 67k

- محمّد يحيى سالم عزّان، حوار مع صحيفة الناس(أجرى الحوار عبد الباسط القاعدي) في 9 \إبريل-نيسان 2007م، وانظره كاملا في: مأرب بريس

http://marebpress.net/articles.php?id=1501 48k

– محمّد يحيى سالم عزّان، ورقة عمل مقدّمة إلى منتدى الشيخ الحمر بصنعاء بعنوان(التمرّد الحوثي: الخلفية الفكرية وآفاق المستقبل، في 1430/10/30هـ - 2009/10/19م.

–مسلم، صحيح مسلم، (بشرح النووي)، د.ت، د.ط،القاهرة: المطبعة المصرية، ومكتبتها.

– النووي: أبو زكريا يحيى بن شرف، شرح النووي لصحيح مسلم، ، د.ت، د.ط،القاهرة: المطبعة المصرية، ومكتبتها.

–مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشئون الإنسانية، النزاع في محافظة صعدة : الخلفية والتطور، موقع (إيرين) arabic.irinnews.org/printVer.aspx?SID=890 صنعاء في 2008/7/27.

– موقع مأرب بريس http://marebpress.net/articles.php?id=4496 *في 26 نوفمبر–تشرين الثاني 2008 م.*

–نبيل الصوفي، تفاصيل الثورة الحوثية الشيعية الزيدية مع الحكومة اليمنية، صحيفة الحياة(اللندنية)، 2007/6/3م.

– يحي بن حسين النونو، نظام الحسبة عند الزيدية (دراسة مقارنة بالمذاهب الأربعة)، 1424هـ- 2004م، الطبعة الثانية، صنعاء: مكتبة التعاون.

– يحي بن حمزة، الرسالة الوازعة للمعتدين عن سبّ صحابة سيّد المرسلين، 1411هـ–1990م، الطبعة الأولى، صنعاء: مكتبة دار التراث.

– يحيى طالب مشاري، موقع نجف ://www.najaf.org/arabic/mustabsiroon/20/html/zaidiat-ymn-01.html

– يحي الحوثي، رسالة إلى العلماء، موقع ناس بريس في16\5\2007م .

Hûthiyya as a sect of Zaidiyya: Ideological Foundations and Pedagogical Peculiarities

This article aims at enlightening the ideological foundations and pedagogical peculiarities of al-Hûthiyya which is one of the groups of Shia, Zaidiyya, an effective sect in Yemen. In this article, there has been given informations about the establishment and process of being an organization of al-Hûthiyya**,** founded at the end of 1990's by Badr al-Dîn al-Hûthî. It is dealt with the movement's armed fight as a new stage for them after 2004. In the end of the article, the findings about al-Huthiyya has been summarized and given some advices for the solution.

Key words: Yemen, Zaidiyya, sect, Shiite, al-Huthiyya**,** education, pedagogy